الأمانـــة العامـــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج خ3 / س (01/14) /03 – ق (69)

المجلس الاقتصـادي والاجتماعـي
الدورة الاستثنائيـــة

على المستوى الوزاري

التقرير و القرار

الخرطوم: 19-20 يناير/ كانون ثان 2014

فهرس

		الصفحة
التقرير		2
أولاً	**الافتتاح**	2
ثانياً	**إقرار جدول أعمال المجلس**	4
ثالثاً	**القرار**	5
	المرفقات:	
	1- قائمة المشاركين	7
	2- الكلمات	10
	3- مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي	27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الاستثنائية
على المستوى الوزاري
الخرطوم: 20 **يناير/ كانون ثان** 2014

أولاً الافتتاح:

1- تنفيذاً للفقرة (6/ ز) من القرار رقم ق.ق 29 د.ع – ج 3- 2013/1/22 الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة – الرياض : 22 يناير 2013) بشأن الترحيب بمبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد أحد اجتماعاته خلال عام 2013 بالخرطوم لبحث الإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المبادرة ،

وتنفيذاً للفقرة ثالثاً من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1957) الصادر في دورته العادية 92 بتاريخ 2013/9/12 والتي تنص على : "*تكليف الأمانة العامة للجامعة بالدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر2013، لبحث الإجراءات الكفيلة بتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان تنفيذاً لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض 2013)، الصادر في هذا الخصوص*"، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورة استثنائية يومي 19 و 2014/1/20 بالخرطوم تحت رعاية فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير – رئيس جمهورية السودان.

2- شارك في الاجتماع ممثلون عن الدول العربية الأعضاء، والمؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة. **(مرفق رقم (1) قائمة المشاركين).**

3- افتتح الاجتماع معالي الدكتور/ بدر الدين محمود – وزير المالية والاقتصاد الوطني بجمهورية السودان بكلمة رحب فيها بالسادة المشاركين ، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يعتبر خطوة عملية وايجابية في مشوار توفير الأمن الغذائي لامتنا العربية واستجابة مقدرة من الدول العربية لمبادرة الأمن الغذائي العربي ، التي أطلقها فخامة السيد رئيس جمهورية السودان في القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بالرياض 2013. وقد أكد معاليه أن جمهورية السودان تسعى إلى توفير كل متطلبات البيئة الاستثمارية المناسبة الجاذبة للاستثمار. مشيراً إلى أن مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في ورما عام 1974 أعلن السودان احد ثلاث دول رشحت لتكون سلة غذاء العالم. وقد تقدم معاليه بخالص الشكر والتقدير للصندوق العربي

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لموافقته على تخصيص معونة لتمويل إعداد الدراسات المطلوبة والخطة الموجهة.

4- ألقى معالي الدكتور/ نبيل العربي – الأمين العام لجامعة الدول العربية – كلمة تقدم فيها بالشكر لجمهورية السودان لاستضافتها أعمال الدورة الاستثنائية الهامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأشاد معاليه بالمبادرة الإستراتيجية التي أطلقها فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان لتشجيع الاستثمار العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي. وأشار معاليه إلى انه حان الوقت لتحويل شعار (السودان سلة غذاء العالم العربي) إلى حقيقة. مؤكداً على ضرورة قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية بشؤون الزراعة والاستثمار بإصدار وثيقة موحدة تشمل جميع القرارات والمشروعات ذات العلاقة بسد الفجوة الغذائية العربية وحجم الانجاز. كما أكد معاليه على أهمية هذه المبادرة التي تعد بحق مشروعاً عملاقاً للمستقبل يوفر فرصاً للتنمية وتحقيق المنافع المتبادلة بين جمهورية السودان والجهات الاستثمارية العربية.

5- ألقى فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير – رئيس جمهورية السودان – كلمة رحب فيها بالسادة الحضور. وأشار فخامته إلى أن مسألة الأمن الغذائي في الدول العربية تعتبر تحدياً حقيقياً وكبيراً، يواجهه الوطن العربي حالياً ومستقبلاً، ويحتاج منا جميعاً اهتماماً يوازيه، ومعالجات شاملة وناجحة. مؤكداً أن الزراعة تظل هي الذهب الحقيقي وهي المورد الذي لا ينضب والوسيلة الأسرع للتنمية. وأشار فخامته إلى أن الدول العربية أمامها فرص للتضامن والتكامل الاقتصادي وتكثيف الجهد في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني لتوفير الغذاء بالاستثمار في الأراضي الواسعة. وأكد فخامته أن السودان يبقى منطقة وفرة غذائية ومصدر لإنتاج غذائي غزير إذا اقبل إليه المستثمرون بأموالهم في شتى المجالات. مشيراً إلى أهمية إيلاء مزيداً من الدعم العربي لتلك المبادرة لتلبية حاجة العالم العربي المتزايدة من الاستهلاك الغذائي. وجدد فخامته التزام جمهورية السودان بقبول أي مبادرات عربية تعود بالفائدة والمصلحة للكافة .

6- سبق انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس على المستوى الوزاري ، اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين يوم 2014/1/19، الذي رفع توصية بمشروع القرار المعروض على الدورة الاستثنائية للمجلس على المستوى الوزاري

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس على النحو التالي :

استعرض المجلس مشروع جدول أعماله، وأقره على النحو التالي:

بحث الإجراءات الكفيلة لتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

ثالثاً: ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي جدول الأعمال، واتخذ بشأنه القرار التالي:

قــرار
بشـــأن
مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري،

- **بعــد اطلاعــه علـــى:**
  - مذكرة الأمانة العامة،
  - الفقرة (6/ ز) من قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتهـــا الثالثـــة (الرياض: 2013) رقم (ق.ق: 29 د.ع (3)– ج 3– 2013/1/22) المتعلقة بمبادرة فخامـــة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي فى السودان للمساهمة في ســـد الفجـــوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي،
  - قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 2013) رقم (ق.ق: 36 د.ع (3) – ج 3 – 2013/1/22) المتعلق بمبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة، والشركات العربية المشتركة،
  - قرار القمة العربية العادية في دورتها (24) (الدوحة :2013) رقم (ق.ق: 583 د.ع (24) – 2013/3/26) المتعلق الاهتمام بالاستثمار في قطاع الزراعة والأمن الغذائي العربي،
  - والفقرة ثالثاً من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1957 – د.ع 92–2013/9/12)،
  - ومشروع القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي علـــى مـــستوى كبـــار المسؤولين،
- **وإذ يرحب**
  - بجهود جمهورية السودان في تحسين بيئة الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي فى السودان للمساهمة في ســـد الفجـــوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي (مرفق المبادرة)،
  - بالاتفاق الذي تم بين جمهورية السودان والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتمـــاعي لوضع دراسة متكاملة تتضمن برنامجاً وخطة عمل شاملة لتنفيذ المبادرة،
  - واتفاق التعاون بين جمهورية السودان وشركة البورصة العربية المشتركة القابضة فـــي إطـــار تنفيـــذ المبادرة،
- **وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،**
- **وفي ضوء المناقشات،**

يُقـــرر

1. الترحيب بجهود جمهورية السودان في تحسين مناخ الاستثمار الزراعي الملائم لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية إليها من حيث التشريعات والقوانين والإجراءات المنظمة، وحثها على الاستمرار في ذلك.
2. دعوة مؤسسات التمويل العربية والشركات العربية المشتركة كل في مجال اختصاصها إلى تخصيص نسبة من الزيادات التي تمت في رؤوس أموالها تنفيذاً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين على أن لا تقل عن 20%، وذلك لدعم مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.
3. دعوة القطاع الخاص العربي إلى الإسهام الفاعل في تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، والترحيب بتعاون شركة البورصة العربية المشتركة القابضة مع جمهورية السودان في إطار تنفيذ المبادرة على أن تقوم جمهورية السودان بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتفعيل نشاط شركة البورصة العربية المشتركة القابضة في السوق المحلي.
4. دعوة القطاع الخاص العربي والشركات العامة والصناديق الاستثمارية إلى الاهتمام بالاستثمار الزراعي العربي لاسيما في المجالات التالية : الصوامع وتخزين الحبوب، اللحوم، الأسماك، النقل، تعليب وتعبئة الخضر والفواكه، والعمل على إنشاء شركات عربية مشتركة قابضة في هذه المجالات، وتكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بتقديم تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التقدم المحرز في هذا الخصوص.
5. تكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بالتنسيق مع جمهورية السودان لعقد اجتماعات مع المؤسسات والهيئات العربية ورجال الأعمال العرب بهدف الترويج للمبادرة لتنفيذ مشروعات منتقاة في مجال الاستثمار الزراعي والصناعي.
6. الطلب من جمهورية السودان تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، بما في ذلك الدراسة المتكاملة التي يعدها الاستشاري العالمي مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتكليف الأمانة العامة (القطاع الاقتصادي) بمتابعة آليات التنفيذ وتقديم تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق 1976 – د.أ 2014/1/20)

مرفـق رقــم (1)

قائمـــة المشاركيـــــن

الدولة	الاســـم	المسمي الوظيفي
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي السيد / عاكف الزعبي	وزير الزراعة
دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة المهندس/محمد احمد بن عبد العزيز الشحي	وكيل وزارة الاقتصاد
مملكة البحرين	سعادة د./ عبد العزيز محمد عبد الكريم	مساعد الوكيل ومدير إدارة الثروة النباتية
الجمهورية التونسية	سعادة السفير/ عماد الرحموني	سفير الجمهورية التونسية لدى جمهورية السودان
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد/ مصطفى بن بادة	وزير التجارة
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير/ موسى محمد أحمد	سفير جمهورية جيبوتي لدى الجامعة العربية
المملكة العربية السعودية	سعادة السفير/ فيصل المعلى	سفير المملكة العربية السعودية بالخرطوم
جمهورية السودان	معالي د./ بدر الدين محمود معالي د./ مصطفى عثمان إسماعيل معالي السيد/ ابراهيم محمود حامد	وزير المالية والاقتصاد الوطني بجمهورية السودان وزير الاستثمار وزير الزراعة
الجمهورية العربية السورية		
جمهورية الصومال الديمقراطية	سعادة السفير / محمد عبد الله اغاس	سفير جمهورية الصومال لدى جمهورية السودان
جمهورية العراق	السيد/ هاشم محمد حاتم	مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية–وزارة التجارة – جمهورية العراق
سلطنة عمان	معالي/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي	الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط
دولة فلسطين	سعادة السفير د./سمير عبد الجبار طه سعادة د./ زكريا سلاودة	سفير دولة فلسطين لدى جمهورية السودان وكيل مساعد
دولة قطر	سعادة الشيخ/ عبد الرحمن بن خليفة ال ثاني	وزير البلدية والتخطيط العمراني
جمهورية القمر المتحدة		
دولة الكويت	سعادة السفير/ طلال منصور الهاجري	سفير دولة الكويت لدى جمهورية السودان
الجمهورية اللبنانية	سعادة السفير/ نزيه يوسف عاشور	سفير الجمهورية اللبنانية لدى جمهورية السودان
دولة ليبيا	معالي السيد/ مصطفى محمد أبو فناس معالي السيد/ صالح حامد المحجوب	وزير الاقتصاد وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية
جمهورية مصر العربية	سعادة السيد / سعيد عبد الله سعادة السيد / فوزي نعيم محروس	رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية (وزارة التجارة والصناعة) مركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة
المملكة المغربية	معالي السيد / ادريس الازمي الادريسي	الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي السيد/ ابراهيم امبارك محمد المختار	وزير التنمية الريفية
الجمهورية اليمنية	سعادة السيد/ سالم محمد احمد سلمان	وكيل وزارة الصناعة والتجارة

المنظمة/ المؤسسة	الاســـم	المسمي الوظيفي
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي	المدير العام
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (اكساد)	معالي دكتور/ رفيق علي صالح	المدير العام
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	السيد الدكتور/ احمد طه	مدير إدارة الشئون الإداريـــة والمالية
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	الدكتور/ ناصر بن علي القحطاني	المدير العام المساعد
منظمة العمل العربية	السيد/ البهلول محمد أحمد اشتيوي	مستشار اقتصادي
منظمة المرأة العربية		
صندوق النقد العربي		
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي		
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية	معالي الدكتور/ عماد شهاب	الامين العام
الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	السيد الدكتور/ مصطفى عبد القادر السيد رشيد	مساعد رئيس الأكاديمية
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	معالي السيد/ محمد بن عبيد المزروعي	رئيس مجلس الادارة –رئيس الهيئة
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	الدكتور/ رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	معالي السفير/ محمد محمد الربيع	الامين العام
اتحاد رجال الاعمال العرب		
اتحاد مجالس البحث العلمي	معالي الدكتور/ مبارك محمد على مجذوب	الامين العام
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	الدكتور/ عثمان حسن سعيد	مساعد المدير العام
الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	السيدة / قمر قباميتي	مساعدة رئيس الاتحاد
الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	معالي الدكتور/ محمود راضي حسن	الامين العام
اتحاد المهندسين الزراعيين العرب	معالي الدكتور/ يحيى بكور	الامين العام
اتحاد المستثمرين العرب والمسلمين السودان	السيد / اوكتاي ارجان شعبان	رئيس الاتحاد
اتحاد المستثمرات العرب		
اتحاد المصارف العربية		
البورصة العربي المشتركة	معالي السيد/ سفر بن عايض الحارثي	رئيس مجلس ادارة البورصـــة العربية المشتركة
الشركة العربية للاستثمار	السيد/ ابراهيم بن حمود المزيد	الرئيس التنفيذي

مرفـق رقــم (2)

الكلمـــات

ج03/س (01/14)/06- خ (0072)

كلمــة

معالي الدكتور/ بدر الدين محمود

وزير المالية والاقتصاد الوطني بجمهورية السودان

فـــي

الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بشــأن

مبادرة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

رئيس جمهورية السودان

الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي

الخرطوم: 19 يناير/ كانون ثان 2014 م

———

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والتسليم على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

يقول الله سبحانه وتعالى :{هو الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاءً لَّكُم مِنهُ شَرَابٌ وَمِنهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ@ يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَا لزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأعنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَومٍ يَتَفَكَّرُونَ @ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَومٍ يَعقِلُونَ @ وَمَا ذَرَأَ لَكُم فِي الأَرضِ مُختَلِفًا أَلوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَومٍ يَذَّكَّرُونَ .

فخامة السيد/ رئيس الجمهورية

معالي الدكتور/ نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية

الأخ/ رئيس الهيئة التشريعية القومية

الأخوة/ أصحاب المعالي الوزراء من الدول العربية الشقيقة

ضيوفنا الكرام ممثلوا الوزارت من الدول العربية والسفراء والبعثات الدبلوماسية

السادة/ مديرو وممثلو مؤسسات التمويل العربية

السادة/ ممثلو المنظمات والاتحادات العربية

الأخوة/ الوزراء

لأخوة/ الولاة

خوة/ أعضاء الهيئات التشريعية القومية والولائية

لأخوة/ الوزراء بالولايات

لأخوة/ الوكلاء والأمناء بالوزارات ووحداتها المختلفة

الأخوة/ قيادات الأحزاب السياسية

الاخوة / فى القطاع الخاص

الاخوة/ الاعلامون .

الإخوة والأخوات

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني ويشرفني كثيراً أن أرحب بجمعكم الكريم، في هذا المساء المبارك في مستهل أعمال انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، ونحن نرحب بكم في بلدكم السودان ونعتبر اجتماعكم الكبير في معناه خطوة عملية وايجابية في مشوار توفير الأمن الغذائي لامتنا العربية واستجابة مقدرة من الدول العربية لمبادرة الأمن الغذائي العربي، التي أطلقها فخامة السيد/ رئيس جمهورية السودان في قمة الرياض في يناير من العام الماضي، وقد شرفتنا القمة بقرارها الترحيب بالمبادرة وتوجيهها لمجلسكم الموقر بعقد اجتماع استثنائي بالخرطوم تعضيداً لهذه المبادرة.

السيد/ رئيس الجمهورية

الحضور الكريم،،

نلتقي اليوم في إطار العمل العربي المشترك تضافراً للجهود المشتركة وتلاقحاً للأفكار، والخروج برؤى ومناهج علمية، تسهم في دفع الدول والمؤسسات والهيئات المالية العربية وأصحاب رؤوس الأموال في الاستثمار بالسودان في المشروعات الزراعية بأنواعها المختلفة، تحقيقاً للأمن الغذائي و تخصيص موارد لمشاريع البنية التحتية الأساسية (اقنوات الري - السكك الحديد- الطرق والكهرباء) والتي تشكل جزءاً أساسياً في نجاح المبادرة. وفي هذا السياق نسعى جاهدين إلى توفير كل متطلبات البيئة الاستثمارية المناسبة الجاذبة للاستثمار، من خلال ما يتوفر لدينا من الإرادة السياسية الداعمة، والموارد

الطبيعية المتاحة، المتمثلة في الأراضي الزراعية والرعوية والمصادر المتعددة للمياه، والموارد البشرية. فضلاً عن البنية التحتية من طرق واتصالات وكهرباء، وكذلك التشريعات والقوانين المحفزة، اضافةً لتجربتنا الرائدة في مجال النظام المصرفي وطرق التمويل التي تساعد على تقليل درجة المخاطر الاستثمارية في القطاعات المختلفة مع توفر الامتيازات والضمانات.

الاخوة والأخوات

الحضور الكريم،،

كما تعلمون فإن السودان غني بالأراضي الواسعة الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية المتعددة، وهنالك العديد من السلع الزراعية التي يتمتع السودان بميزات تفضيلية في انتاجها وذات طلب عالمي مرتفع مثل الغلال والحبوب الزيتية والصمغ العربي والمنتجات الحيوانية، وهذا ما شهد عليه مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في روما عام 1974م بإعلان السودان أحد ثلاث دول رشحت لتكون سلة غذاء العالم. ولذلك فإنه من الضرورة أن تبنى إستراتيجية تطوره على تطور القطاع الزراعي والحيواني، وفي هذا الصدد تبنينا إستراتيجية للتنمية تستند على تشجيع الإستثمار العربي والأجنبي والمحلي في مشروعات كبيرة في السلع الأساسية مثل (القمح - الأرز - الذرة الصفراء - السكر - الحبوب الزيتية - الاعلاف الخضراء - المنتجات البستانية - الثروة الحيوانية والسمكية - الصمغ العربي – القطن) مستهدفة السوق المحلي والتصدير. وكذلك تشجيع الصناعات التحويلية للإنتاج الزراعي والبنى التحتية المطلوبة للزراعة والتصنيع الزراعي كالمياه والكهرباء والنقل.

الأخوة والأخوات

لإنجاح مبادرة فخامة السيد/ رئيس الجمهورية قمنا بتكوين عدد من مجموعات العمل الفرعية وهي مجموعة عمل مشروعات السكر، مجموعة عمل مشاريع الحبوب، مجموعة

عمل مشروعات اللحوم والألبان، مجموعة عمل البنيات التحتية ومجموعة عمل التشريعات، وقد قامت كل مجموعة بإعداد المشاريع التي تقع في نطاقها واقتراح مناطق التنفيذ حسب الميزة النسبية لكل منطقة وأعددنا مشروعات إستثمارية مدروسة حسب أولويات وأسبقيات الإستثمار والميزات النسبية والتنافسية، بالتركيز على المشروعات التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي السوداني والعربي. فقد تم إختيار عدد كبير من المشروعات ذات قيمة إقتصادية عالية تتوفر فيها كل عناصر الدراسات المطلوبة. وتنتج السلع المستهدفة من مناطق مختلفة في أنحاء السودان.

السادة الحضور

أود هنا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لموافقته على تخصيص معونة لتمويل إعداد الدراسات المطلوبة والخطة الموجهة، وقد قام الصندوق بإعداد الشروط المرجعية للدراسة ، وتم اختيار الشركة الإستشارية لإعداد الخريطة الموجهة وقد تسلمت الشركة العمل فعلياً في شهر نوفمبر 2013م.

قام السودان بتكوين لجنة فنية من خبراء وطنيين لمساعدة الشركة والتنسيق معها لانجاز المهمة في أعجل ما تيسر. قامت اللجنة الفنية بإعداد مسودة الرؤية الوطنية والتي تم طرحها في اجتماعات منظمة العمل العربية الذي عقد بالقاهرة في نوفمبر 2013م.

فخامة السيد/ رئيس الجمهورية

الحضور الكريم،،

تجري حكومة السودان بعض الاجراءات التي من شأنها اصلاح الاقتصاد السوداني حيث تبنت الدولة برنامج ثلاثي قصير الأجل لإستعادة الاستقرار الاقتصادي، وآخر متوسط الأجل لإعادة هيكلة الاقتصاد لتحقيق النمو المستدام. ويستهدف البرنامج الثلاثي تحقيق

الإستقرار الإقتصادي، من خلال إصلاح المالية العامة، زيادة الإيرادات، وزيادة الانتاج والانتاجية، وإصلاح السياسات النقدية والمصرفية، وخفض معدلات التضخم، والحصول على موارد خارجية إضافية لتحسين ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف وانجاز المشروعات التنموية وتقوية وتفعيل شبكات الضمان الإجتماعي.

أما البرنامج الهيكلي متوسط الأجل، فتتناول عناصره السياسات والإجراءات المطلوبة لإعادة هيكلة الإقتصاد، وبصفة خاصة إزالة المهددات التي تعيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض التكلفة . ويمكن تلخيص أهم تلك العناصر في البناء على ما تم تحقيقه في المرحلة الأولى، وذلك عن طريق مواصلة الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي ، وإصلاح سياسات القطاع الخارجي عن طريق ترشيد الإستيراد وتشجيع الصادرات، وتنمية موارد النقد الأجنبي، وبناء الإحتياطيات القومية، وإدخال إصلاحات هيكلية في الأنظمة الإنتاجية في كل قطاعات الإنتاج، والإهتمام بتطوير أساليب الإنتاج، وإدخال التقنيات وتحديث النظم الإدارية، كما تهتم الدولة بتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في عملية التنمية، وإدخال إصلاح ضريبي وجمركي شامل، بما يحقق العدالة ويزيد من الإيرادات برفع كفاءة التحصيل مع تخفيف العبء الضريبي. ومن البرامج ذات الأولوية تطوير القطاع المالي وإصلاح وتقوية القطاع المصرفي.

وختاماً يطيب لى أن أتقدم لكم بخالص الشكر وعظيم التقدير لحضوركم الكريم وتشريفكم هذه الدورة الاستثنائية ذات الأهمية القصوى لاقتصادات الدول العربية.

قال سبحانه وتعالي " فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ج03/س (01/14)/05- خ (0071)

كلمــة

معالي الدكتور/ نبيــل العربـــي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

فــي

الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بشــأن

مبادرة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

رئيس جمهورية السودان

الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي

الخرطوم: 19 يناير/ كانون ثان 2014 م

—

فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان،
أصحاب المعالي السادة الوزراء
أصحاب السعادة رؤساء مؤسسات العمل العربي المشترك
ومدراء الصناديق والهيئات العربية التمويلية العربية،
السيدات والسادة،

باسم جامعة الدول العربية يُشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لجمهورية السودان رئيساً وحكومة وشعباً لاستضافتها أعمال هذه الدورة الاستثنائية والهامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن أُشيد بالمبادرة الإستراتيجية التي أطلقها فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان لتشجيع الاستثمار العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

كما أود ان أعربَ عن الارتياح لمستوى العمل المتواصل الجاري لتنفيذ هذه المبادرة منذ أن تبنتها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض في 2013، وكلفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد دورة استثنائية لبحث الإجراءات العملية الكفيلة بتنفيذها. والمبادرة .. بالإضافة إلى أهميتها الموضوعية .. تؤكد على حقيقة أن العمل العربي المشترك الفاعل هو وسيلة رئيسية من وسائل تحقيق التنمية العربية المستدامة.

السيد الرئيس

لقد حان الوقت لتحويل شعار (السودان سلة غذاء العالم العربي) إلى حقيقة.. فلدى السودان أكثر من 40 مليون فدان خصب وصالح للإنتاج الزراعي سنويا، فضلا عن مناخ متنوع وبيئة طبيعية غنية بمياه الأمطار والمياه الجوفية ومصادر الطاقة المتجددة.

وعلى الرغم من حجم الثروات الطبيعية والموارد المالية والخبرات الفنية والمؤسسية التي يزخر بها الوطن العربي .. ما زالت الفجوة الغذائية في ربوعه تتسع وتكلفة الاستيراد تتضاعف. ولا شك أن هذه الفجوة .. التي بلغت قيمتها عام 2012 نحو 35 مليار دولار.. صارت من أهم مهددات الأمن القومي العربي، التي يجبُ أن يمثلَ سدُها أولويةً رئيسيةً للعمل العربي المشترك.. اتساقاً مع قرار قمة الرياض العربية لعام 2007 الذي وافق على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005– 2025 واعتبرها جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي. فلا يجب أبداً السماح باستمرار الأسباب التي أدت إلي تفاقم هذه الفجوة الغذائية الى هذا الحد

دون علاج مؤسسي فاعل وحاسم.. خاصة وأن الأزمات والمستجدات التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية، بما فيها التغيرات المناخية، واستخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، وأزمة الغذاء العالمية، والأزمة المالية، وارتفاع أسعار الطاقة .. من شأنها جميعاً أن تزيد من الآثار السلبية لأزمة الغذاء في الوطن العربي.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

إن أمام حضراتكم مجموعة وثائق فنية تتناول المبادرة من جوانبها الاقتصادية والفنية والمالية، بما في ذلك مقترحات ومرئيات وأوراق عمل مجموعة من مؤسسات العمل العربي المشترك ومحاضر اجتماعاتهم على مدار العام المنصرم.

ومن الهام التذكير أنه في إطار المتابعة والتحضير لهذه الدورة الاستثنائية، عقدت الامانة العامة سلسلة من الاجتماعات التنسيقية مع جمهورية السودان ومجموعة من المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية ومؤسسات التمويل العربية ذات العلاقة لبحث الإجراءات الكفيلة بتنفيذ المبادرة. وتم ادراج موضوع المبادرة كبند مستقل على جداول احتماعات كافة المجالس الوزارية المتخصصة واللجان الفنية لبحث سبل تنفيذها. كما عُقدت مجموعة مؤتمرات وورش عمل لاثراء النقاش في هذا الشأن.. وستعرض أجهزة الأمانة العامة بعد قليل تفاصيل مرئياتها الفنية وأهم النتائج العمل الجاري.

وأتصور أنه من الضروري أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية بشؤون الزراعة والاستثمار بإصدار وثيقة موحدة تشمل جميع القرارات والمشروعات ذات العلاقة بسد الفجوة الغذائية العربية وحجم الانجاز.. وهو كبير ويمكن البناء عليه.. ومعوقات الانجاز بكل صراحة ووضوح .. وأتصور انه من الواجب أن تقوم منظمة الغذاء العالمية (الفاو) بتقديم ما لديها من خبرات فنية في هذا الاطار.

السيد الرئيس،

في ختام كلمتي وتأكيداً على أهمية مبادرتكم الهامة التي تعد بحق مشروعاً عملاقاً للمستقبل يوفر فرص للتنمية وتحقيق المنافع المتبادلة بين جمهورية السودان والجهات الاستثمارية العربية، أرجو أن تتناول مناقشات الاجتماع ما يلي:

- أهمية إحداث نقلة نوعية في تمويل التنمية الزراعية وتشجيع رأس المال العربي على الاستثمار الزراعي بما يتناسب مع حجم الطموح وخطورة الفجوة الغذائية.
- ضرورة تهيئة المناخ المناسب لجذب مزيد من الاستثمارات إلى القطاع الزراعي.

- تشجيع الاستثمارات الزراعية على إنتاج المواد الغذائية ذات الفجوة.
- تعزيز التبادل التجاري الزراعي فيما بين أقطار الوطن العربي، ومع الجوار الافريقي اتساقاً مع اهداف التعاون العربي الافريقي في التنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي التي اقرتها القمة الافريقية العربية في الكويت في شهر نوفمبر الماضي، وتواصلاً مع اجتماعي وزراء الزراعة العرب والافارقة في 2011 و2013.
- تنمية وحماية الأراضي الزراعية والموارد المائية، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

السيدات والسادة،

إن كلي ثقة بان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مناقشة سبل تنفيذ هذه المبادرة الهامة، سيتمكن من التوصل الى نتائج عملية وفعالة تسهم فى جهود سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي لشعوب الوطن العربي كأولوية قصوى من أولويات العمل العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله

ج03/س (01/14)/04- خ (0070)

كلمــة

فخامة/ عمر حسن أحمد البشير

رئيــس جمهوريـــة السودان

فـــي

الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بشــأن

المبادرة التي أطلقها فخامته
الخاصة بالاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي

الخرطوم: 19 يناير/ كانون ثان 2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى اله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين ، قال تعالى (أولم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرض الجرز فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون) صدق الله العظيم .

سعادة المدعوين الكرام

ضيوف بلادنا الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أرحب بكم في مستهل هذا الملتقى الإستثنائي العظيم ، وبإرتياح عميق وإعتزاز كبير ، تسعد بلادنا لمقدمكم إلينا ، وإنه لواجب علينا ، ورغبة صادقة عندنا، أن نحييكم ونشكركم على تجاوبكم ، وتلبية الدعوة التي نادينا بها ، عبر مبادرتنا لتحقيق الأمن الغذائي العربي ، التي طرحناها في قمة الرياض العربية التنموية الإقتصادية والاجتماعية ، وأعرب باسم الشعب السوداني عن كامل ترحابنا بكم ، حللتم أهلاً ونزلتم سهلاً .

إنّ مسألة الأمن الغذائي في الدول العربية ، تعتبر تحدياً حقيقاً وكبيراً ، يواجهه الوطن العربي حالياً ومستقبلاً ، يحتاج منا جميعاً اهتماماً يوازيه ، ومعالجات شاملة وناجعة ، فأقطار الوطن العربي أكبر مستورد للحبوب في العالم، وتستورد ثلثي حاجتها من السكر ، ومعظمها من اللحوم والبن ، وجميعها من الشاي ، وقسماً كبيراً من حاجاته من البذور الزيتية والزيوت والفواكه والخضار.

وقد استفحلت الأزمة في الإنتاج الغذائي ، في وقت تشهد فيه الدول العربية تزايداً سكانياً ملحوظاً ، ضاعف من حجم هذه الأزمة ، وزاد من أعباء ميزانية كل دولة في إستيراد المواد الغذائية المطلوبة ، لمقابلة الاستهلاك المتزايد للسكان .

ومن المؤكد أنّ لهذه الأزمة أسباباً ، منها عوائق طبيعية ، وتغيرات مناخية ، وتضوب في مناسيب المياه ، والأمراض النباتية وغزوات الجراد والآفات ، والإقبال المتزايد على الوقود الحيوي ، الذي أدى ويؤدي إلى تناقص المعروض للغذاء البشري ، وغير ذلك من الأسباب المتعلقة بالسياسات الإقتصادية والتنموية العربية .

المحصول الكبير

تظل الزراعة هي الذهب الحقيقي ، وهي المورد الذي لا ينضب ، والوسيلة الأسرع التنمية ، فالزراعة هي ماكينة التنمية ، وهي المحرك للقطاعات الإقتصادية والخدمية الأخرى ، وبذلك تخلق فرص العمل ، وتؤدي إلى الإستقرار في الريف وتحارب الفقر ، الشئ الذي يدعونا إلى مضاعفة الجهد ، من أجل إستخراج ما يكفي شعوب الدول العربية ، من خيرات الطبيعة عبر الإنتاج الزراعي ، وقد أخفقت دول عربية اتجهت نحو الخيار الصناعي ، وأغفلت الإهتمام بالأرض والإنتاج الزراعي والحيواني ، وعانت معظم دول العالم العربي من الهجرات المكثفة من الريف إلى المدن ، الأمر الذي أدّى إلى نقص نسبة السكان العاملين بالزراعة ، مع تزايد مهول في الحاجيات الإستهلاكية للتغذية ، و عدم توفر مشاريع طموحة لصناعات غذائية كافية ، والتجأت إلى المراكز الرأسمالية الكبرى، نجم عن ذلك تزيف للميزانيات ، ومديونيات مالية ضخمة ، وارتهان سياسي واضح .

الأخوة المتضور

الكل يعلم ، حاجة الدول العربية إلى تغطية العجز في السلع الغذائية الرئيسية ، من حبوب وزيوت وسكر ، ولحوم وألبان وخضروات وفواكه ، يتم إستيرادها من اقاصي البلاد عبر البحار والمحيطات ، وأمام الدول العربية فرص التضامن والتكامل الإقتصادي ، وتكثيف الجهد في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني لتوفير الغذاء ، بالإستثمار في الأراضي الواسعة ، بعمل عربي مشترك وفعّال وبنظرة إستراتيجية ، تأخذ في الإعتبار أن توفير الغذاء مطلب حيوي مُلح ، وتخصيص رأسمال من عائدات النفط للإستثمار الزراعي ، والعمل على تحسين وإصلاح الزراعة وتطويرها قومياً ، والتعاون في توفير وصناعة الآليات والوسائل ، والأدوات التي تساعد

في الخدمات الزراعية، والمساهمة بالخبرات العلمية في المجال الزراعي ، والعناية بالموارد المائية واستغلالها جماعياً ، وفي هذا المقام لا يفوتني أن أجدد التحية والتقدير للدول والصناديق والمؤسسات المالية والإقتصادية العربية ، لما قدمته من عون إقتصادي ، أسهم في إكمال العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي ، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالبنيات التحتية مثل مشروعات سد مروي ، خزان الروصيرص ، وسدي أعالي نهر عطبرة وستيت ، وهي مشاريع تسهم في زيادة المساحات المروية من الأراضي الواسعة ، والتوليد الكهربائي .

الحضور الكريم

إنّ بلدنا السودان يبقى منطقة وفرة غذائية ومصدر لإنتاج غذائي غزير إذا أقبل إليه المستثمرون بأموالهم في شتى المجالات ، زارعة وصناعات غذائية ، وخدمات زراعية ، ومنتوجات حيوانية ، وقد جربنا في السودان الإكتفاء الذاتي في عدد من السلع الزراعية الإستراتيجية ، واتسمت التجربة بالنجاح الكبير ، تم ذلك رغم صعوبات وتحديات جمّة واجهتنا ، وتعلمون الواقع السياسي للسودان ، وقد استطعنا التغلب على العناصر السالبة للتنمية ، من خلل سياسي وصراع إجتماعي ونزاعات وحرب كانت تسود ، أدت إلى نزوح من الريف للمدن ، وإفقار للموارد ، وإهمال للزرع والضرع ، ورغم كل تلك الظروف والضغوط لم يغب عن بالنا أبداً أن الزراعة والتنمية الريفية ، هي مخرجنا ، فبمكننا ان ندعم الزراعة بإرادة سياسية متينة وراسخة، تعين على تحقيق نهضة زراعية يستفيد منها القريب والبعيد ، من أشقائنا العرب والأفارقة ، والحقيقة التي ينبغي ألا تغيب عن أذهانكم ، قدرة السودان وإمكاناته في الإنتاج الزراعي وتأمين الغذاء ، بالأراضي الخصبة الشاسعة ، والمياه الوفيرة ، والمراعي الممتدة ، والثروة الحيوانية والبرية المتزايدة ، والغابات المنتشرة ، لم تغب عن بال بريطانيا الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس ، فبادرت بإنشاء أكبر مزرعة مروية في العالم ، مشروع الجزيرة بمساحة مليون فدان تطور إلى 2.2 مليون فدان في العهد الوطني ، و بالقطن الذي زرعته بالمشروع مكست العالم ، وملأت بماله الخزائن ، وثروات السودان الزراعية والحيوانية يعرفها

العالم ، وما يؤكد على ذلك استيعاب جميع قادة الدول العربية واعترافهم بقدرة السودان الزراعية عند حلول أزمة 1973م المعروفة ، فقرروا تأسيسهم لثلاث مؤسسات عربية تنموية كبيرة ، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا ليكون مقرها السودان . والإقتصادات العربية محتاجة اليوم بالدخول في إستراتيجية إنتاج ذاتي إكتفائي في ميدان الغذاء ، وتجد لقمة الرياض قبولها لمبادرة السودان للأمن الغذائي العربي ، والسودان يوفر البيئة للإستثمار بالسعي المستمر لإزالة المعوقات التي تقر بوجودها وتعوق الإستثمار في بلادنا ، إن كانت تشريعية أو إدارية أو هيكلية ، وعكفنا على معالجتها وأزلنا الكثير منها ونسعى لإزالة ما تبقى ، وإننا نفتح المجال واسعاً للقطاع الخاص والمؤسسات العربية للإستفادة من الفرص المتاحة ، وقد يسرنا العينات اللازمة من شبكات كهرباء وطرق برية مسفلتة ومعبدة عابرة لولايات السودان ومواصلات سهلة ونظم وإتصالات فائقة ، وسدود ومشروعات حصاد مياه بمختلف الولايات ، ومعلومات وافرة عن مشروعات تنموية واعدة ، وإننا قد يسعدنا السلام ، وركزنا الإستقرار في مناطق واسعة ، حتى تنتشر التنمية الريفية ليستفيد منها ملايين الشباب ، ويتحقق الرخاء للأجيال القادمة . والسودان يلتزم بكامل الإستراتيجيات التنموية التي أقرتها قمة الكويت الأساسية للتعاون الإقتصادي ، والتي أقرت أن يمثل الأمن الغذائي الأولوية القصوى للدول العربية .

الأخوة الكرام

مع تقديرنا وشكرنا لدعمكم السابق ، إلا أننا بحاجة إلى مزيد من الدعم العربي لمبادرتنا ، لتكملة البنيات التحتية من كهرباء وسكك حديدية ، وطرق وموانئ وغير ذلك ، مما هو ضروري للتوسع في المساحات الزراعية والحيوانية ، لتلبية حاجة العالم العربي المتزايدة من الإستهلاك الغذائي ، وذلك ما أكدته الدراسة التي تمت بواسطة (لامير الألمانية) كما سيُبيّن لكم بالتفصيل .

وختاماً نجدد التزامنا بقبول أي مبادرات عربية تعود بالفائدة والمصلحة للكافة ، وبإتاحة الفرص أمام الشباب العربي ليتسم بخيرات وثروات السودان الواعدة ، وبحمد الله وصلتنا مبادرات قيمة من مؤسسات عربية عديدة منها مبادرة البورصة العربية التي تم تأسيسها في قمة الرياض ، وقد وجهنا المختصين لدينا بدراستها والنقاش حولها ووضعها موضع التنفيذ ، ونأمل ان يتواصل الجهد ويتكامل ، حتى نسهم جميعاً في تنمية إقتصادية وإجتماعية تنعكس إيجاباً وخيراً وبركة على جميع بلداننا العربية ، ولتكفل العيش الكريم في جو المتغيرات الدولية والأزمة المالية وأزمة الغذاء العالمية التي تنذر بعجز ، ستعاني منه الشعوب والدول برمتها . نسأل الله أن يبارك في جهودنا جميعاً .

وما التوفيق إلا من عند الله ، وهو وحده الرزاق ذو القوة المتين له مقاليد السماء والأرض .

والسلام عليكم ورحمة الله

مرفـق رقـــم (3)

مبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان
للاستثمار الزراعي العربي في السودان
للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الفنية للتنسيق والمتابعة
لمبادرة الأمن الغذائي العرب

مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي

الرؤية الوطنية

اكتوبر 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الفنية للتنسيق والمتابعة
لمبادرة الأمن الغذائي العربي

مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي

الرؤية الوطنية

اكتوبر 2013 م

المحتويات	الرقم
الباب الاول: مقدمة	٤
١ – المبادرة	٤
٢ – المنهجية	٦
الباب الثاني: واقع الغذاء في الوطن العربي	٦
١ – الموارد الارضية	٦
٢ – الموارد المائية	٦
٣ – الثروة الحيوانية	٦
٤ – الثروة السمكية	٦
٥ – اوضاع الامن الغذائي العربي	٧
الباب الثالث: موارد السودان الطبيعية	١٣
١ – القطاع الزراعي والحيواني	١٣
٢ – الموارد المائية	١٣
الباب الرابع: رؤية السودان لتوفير المحاصيل والسلع الرئيسية لتحقيق الامن الغذائي العربي	١٤
١ – الحبوب الغذائية	١٤
١٠١ – القمح	١٤
١.١.١ – فرص السودان في التوسع في انتاج القمح	١٤
١.١.٢ – ملامح خطة القمح للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	١٤
١.١.٣ – ابرز المشروعات المقترحة للقمح	١٤
١.٢ – الارز	١٥
١.٣.١ – فرص السودان للتوسع في انتاج الارز	١٥
١.٢.٢ – ملامح خطة الارز للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	١٥
١.٢.٣ – ابرز المشروعات المقترحة للارز	١٦
٢ – السكر	١٦
٢.١ – ملامح خطة السكر للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	١٦
٢.٢ – ابرز المشروعات المقترحة لانتاج السكر	١٧
٣ – الحبوب الزيتية	١٧
٣.١ – محصول زهرة الشمس	١٧
٣.٢ – اهم مقومات النجاح الاستثمار في زراعة محصول زهرة الشمس	١٧
٣.٣ – محصول السمسم	١٨
٣.٤ – الفرص المتاحة للاستثمار في انتاج السمسم في السودان	١٨
٣.٥ – الفول السوداني	١٨
٣.٦ – اهم مقومات نجاح زراعة محصول الفول السوداني	١٩

المحتويات	الرقم
٣.٧ – توفر المدخلات والخدمات لزراعة الفول السوداني	١٩
٣.٨ – القطن	١٩
٣.٩ – ملامح خطة محاصيل الحبوب الزيتية للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	٢٠
٣.١٠ – ابرز المشروعات المقترحة لانتاج الحبوب الزيتية	٢١
٤ – الاعلاف	٢٢
٤.١– ملامح خطة الاعلاف للتوسع في انتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	٢٢
٤.٢ – ابرز المشروعات المقترحة لانتاج الاعلاف	٢٣
٥ – اللحوم الحمراء	٢٥
٥.١ – ملامح خطة التوسع في انتاج اللحوم الحمراء لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	٢٥
٥.٢ – ابرز المشروعات المقترحة لانتاج اللحوم الحمراء	٢٥
٦ – الالبان	٢٧
٦.١ – ملامح خطة التوسع لانتاج الالبان لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	٢٨
٦.٢ خطة السودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي في اللبن ومشتقاته وسد الفجوة في امداد الدول العربية	٢٨
٧ – الدواجن	٢٩
٧.١ – ملامح خطة التوسع في انتاج الدواجن لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	٢٩
٧.٢ – ابرز المشروعات المقترحة لانتاج الدواجن	٢٩
٨ – الاسماك	٣٠
٨.١ – فرص ميزات السودان في التوسع وتطوير انتاج الاسماك	٣٠
٨.٢ – ملامح خطة التوسع في انتاج الاسماك لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة	٣٠
٨.٣ المشاريع المقترحة للاهداف الكمية للمبادرة ونظم تقانات الانتاج	٣١
٨.٤ – النواتج المتوقعة من حزمة المشاريع الاستثمارية	٣١
٨.٥ – نواتج اخري للمشروعات	٣٢
الباب الخامس: مشروعات البنية التحتية لاستكمال انشاء المشروعات	٣٢
الباب السادس: تطوير بيئة الاستثمار	٣٤
الباب السابع : المشاريع والخدمات المساندة	٣٥
الباب الثامن: انماط الاستثمار	٣٥
الباب التاسع: احداث التحول لرفع كفاءة الانماط والمشاريع الانتاجية القائمة	٣٥
الباب العاشر: تعبئة القطاع الخاص	٣٥
الباب الحادي عشر: دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تنفيذ المبادرة	٣٥

1. المبادرة:

• تقدم السيد/ رئيس الجمهورية إلي القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض - يناير 2013) بمبادرة للاستثمار في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

• رحبت القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض : يناير 2013) بمبادرة السيد/ رئيس الجمهورية ونصت الفقرة (6/ز) من قرار القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية رقم (ق.ق: 29 د.ع (3)-ج 3-22/1/2013) المتعلقة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي علي ما يلي:

"ز- الترحيب بمبادرة فخامة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد أحد اجتماعته خلال عام 2013 بالخرطوم لبحث الاجراءات العملية الكفيلة بتنفيذ المبادرة."

• علي هذا الأساس تم عقد اجتماع في 8/5/2013م ضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مؤسسات العمل العربي ، الصناديق العربية والهيئات والمؤسسات.

• وافق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لقيام بدور كبير في تنفيذ مبادرة السيد الرئيس.

• أعد الصندوق العربي طلب إستدراج عروض (RFP) لإعداد الخطة الموجهة (Master Plan) للمشروعات الزراعية في السودان التي سوف تعرض علي جامعة الدول العربية ، (قد تم توزيعها علي عدد من الاستشارين العالمين).

• حسب خطة الصندوق العربي أن هذه المشاريع سوف تُدرس وتُنفذ خلال عشرة أعوام.

• أكد الصندوق العربي أنه سوف يعمل مع السودان علي تنفيذ هذه المشاريع.

• الدراسة التي سوف يقوم بها الصندوق العربي مدتها اثنا عشرة شهرا ، يتخللها تقرير مرحلي (Interim Report).

• للإستعداد لتنفيذ المبادرة تم تكوين لجنة عليا برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية لمتابعة تنفيذ المبادرة.

• قامت في داخل اللجنة العليا ، لجنة التنسيق والمتابعة بصلاحيات محددة أهمها تطوير الرؤية الوطنية لتنفيذ مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي والتنسيق والمتابعة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والإستشاري العالمي ومؤسسات العمل العربي المشترك.

• تم تكوين شعبة إقتصادية في إطار لجنة التنسيق والمتابعة لدراسة الجوانب الإقتصادية والمتعلقة بالإستقرار الإقتصادي والبنية الإستثمارية ، ومناقشة إنتاج السلع والتمويل ... إلخ.

2. المنهجية:

• قامت اللجنة الفنية للتنسيق والمتابعة بتطوير رؤية وطنية موحدة لتنفيذ مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي كما حددته وثيقة المشروع.

• تشتمل الرؤية على كيفية إيفاء السودان بسد الفجوات العربية في المحاصيل والسلع الرئيسية الآتية:

1. الحبوب الغذائية وأهمها القمح والأرز.
2. السكر.
3. الحبوب الزيتية وأهمها (الفول ، السمسم ، زهرة الشمس وبذرة القطن).
4. اللحوم
5 الألبان
6الاعلاف.

يتم ذلك من خلال برنامج مفصل لإنتاج وتصنيع وتصدير هذه السلع.

• تقوم اللجنة بتحديد حجم الفجوات في هذه السلع الرئيسية في الوطن العربي – حسب آخر التقديرات، ثم تحديد الحجم المطلوب من الإنتاج السوداني لمقابلة الفجوات في كل محصول أو سلعة.

يتم خلال ذلك إستيعاب الإكتفاء الذاتي للسودان في المحاصيل والسلع المستهدفة.

• يتم تحديد عناصر إنتاج المحصول/السلعة بالحجم المطلوب من حيث :

– الموقع الجغرافي.
– مساحة الأرض المطلوبة لتحقيق الإنتاج المستهدف.
– توفر المياه اللازمة.

إذا كانت مساحات الأراضي المطلوبة لا تشكل تحدياً متوقعاً ، فإن توفر المياه للإنتاج في المشاريع المروية يستوجب تقييم المصادر بدقة للحصول على الإحتياجات المائية للسلع التي تقوم على الإنتاج بالري من النيل وأنهره والمياه الجوفية. يستوجب ذلك الآتي :

– حساب المياه المتوفرة للسودان من حصته من مياه النيل.
– حساب المياه الجوفية.
– إستخدام أساليب الري الحديثة بدلاً عن الري بالغمر في مساحات واسعة من مشاريع الري القائمة لتوفير المياه بنسبة قد تصل إلى 40%.

الباب الثاني : واقع الغذاء في العالم العربي

1. الموارد الأرضية:

• تبلغ مساحة الوطن العربي نحو (1406) مليون هكتار أي حوالي (10.8%) من مساحة العالم، منها حوالي (71.4) مليون هكتار تشغل بالحيازات الزراعية والتي تشكل ما نسبته (4.4%) من اجمالي مساحة الوطن العربي.

• تبلغ المساحات الزراعية المروية حوالي (13.8) مليون هكتار وتشكل ما نسبته (24.3%) و(19.3%) من إجمالي المساحات المزروعة ومساحات الحيازات الزرعية في الوطن العربي علي التوالي.

• تتوزع المساحات المحصولية علي محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب حوالي (50.5%) منها وتليها البذور الزيتية بحوالي (11.8%) أما مجموعة المحاصيل السكر فتشكل ما نسبته (0.7%).

2. الموارد المائية:

• هناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، واثنان غير تقليديين هما (مياه التحلية، ومياه التنقية إعادة الاستخدام) وباستثناء الأمطار، يبلغ اجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن 257.5 مليار متر مكعب تشمل موارد تقليدية قدرها 245.6 مليار متر مكعب بنسبة 95.4% وموارد غير تقليدية قدرها 11.9 مليار متر مكعب، تعادل 4.6% من اجمالي الموارد المائية.

• وتشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل 81.2% من الإجمالي، وتمثل المياه الجوفية 14.1% أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام وموارد التحلية 0.38% و0.9% علي الترتيب من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي، وعلي المستوي الإقليمي، يستحوذ الإقليم الأوسط علي نحو 40% من اجمالي الموارد المائية.

3. الثروة الحيوانية:

• وعلي الرغم من ضخامة الثروة الحيوانية في الوطن العربي وإمكاناتها الإنتاجية، فإن الانتاج الحيواني لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للسكان العرب، وتلجأ معظم الدول العربية الي استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج، الأمر الذي يشير الي وجود خلل ما في إدارة الثروة الحيوانية وسياسات الإنتاج الحيواني سواء علي المستوي القطري أو القومي حيث إنه لا يوجد نقص في عدد الحيوانات الزراعية وإنما تدني في كفاءتها الإنتاجية. ويواجه الإنتاج الحيواني العديد من المعوقات الأساسية ويأتي في مقدمتها نقص الموارد العلفية وتقلباتها وفقا لمعدلات الأمطار وتدني إنتاجية السلالات الحيوانية واستخدام أساليب تقليدية في التربية الي جانب وجود معوقات ذات علاقة بالسياسات والنظم المؤسسية.

4. الثروة السمكية:

• تعتبر المنتجات السمكية من المنتجات الغذائية الرئيسية التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة في العديد من الدول العربية، وتحقق فائضا تصديريا علي المستوي العام في الوطن العربي، قدرت قيمته الإجمالية بنحو 695.89 مليون دولار في عام 2012م.

• وتنطوي الثروة السمكية العربية علي إمكانات هائلة، إذ أن جزءا كبيرا منها لم يستغل بعد وتشتمل الثروة السمكية في الوطن العربي علي الموارد البحرية، والمياه الداخلية، فضلا عن الاستزراع السمكي، وتبلغ أطوال السواحل البحرية العربية في مجموعها نحو 22.4 ألف كيلو متر بينما تبلغ أطوال الأنهار الداخلية في الدول العربية نحو 16.6 ألف كيلو متر والتي تقع معظمها في العراق، ومصر، والسودان. ويتميز قطاع الصيد بسيادة نظم الصيد التقليدي وانخفاض مساهمة الاستزراع السمكي في حجم الانتاج الكلي من الأسماك إذ لا تتعدي ما نسبته 20% مقارنة بنحو 60% علي المستوي العالمي.

5. أوضاع الأمن الغذائي العربي

• تعتبر متابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي من أهم الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها علي مستوي الوطن العربي لكونه منطقة عجز غذائي في بعض السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية، وباعتباره من أكثر مناطق العالم الجغرافية تأثرا بتغيرات المناخ والأسعار.

5.1. توفير الغذاء:

• يوفر الوطن العربي من إنتاجه بصفة رئيسية الغذاء من السلع التي يتمتع بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاجها مثل الأسماك والخضر والفاكهة بينما يعتمد علي الاستيراد في توفير نسب عالية من حجم احتياجاته من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية والإنتاج الحيواني.

5.2. توفير الغذاء من إنتاج الوطن العربي

• تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية علي الرغم من إنتاج نحو (53.7) مليون طن كمتوسط سنوي في عام 2012 م.

• وتضم مجموعة محاصيل الحبوب المزروعة في الوطن العربي بشكل رئيسي القمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير، وتشغل ما نسبته (14%) من المساحة المحصولية.

• وتقل إنتاجية محاصيل الحبوب والبذور الزيتية والشمندر السكري عن نظيرتها العالمية بإستثناء قصب السكر، الأمر الذي يدعو إلي بذل المزيد من الجهد لتطوير إنتاج تلك المحاصيل في المنطقة بشكل رأسي وأفقي من خلال دعم أجهزة البحث ونقل التقانات.

أ. الحبوب الغذائية:

• يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة محاصيل الحبوب حيث يتراوح حجم إنتاجه ما بين (45%) . (50%) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي حيث يبلغ (25257.0) ألف طن في العام. ويقدر متوسط إنتاجية القمح علي المستوي العربي بنحو (2.97) طن للهكتار ، وتقل عن متوسط الانتاجية العالمية الذي يبلغ نحو (3.5) طن للهكتار.

• ويقدر إنتاج الوطن العربي من الأرز لمتوسط في عام 2012م بنحو (5.8) مليون طن تعادل نحو (0.84%) من حجم الإنتاج العالمي المقدر بنحو (685.2) مليون طن. وتتركز زراعته بشكل رئيسي في مصر التي تنتج وحدها نحو (94%) من الإنتاج العربي من الأرز وتتميز بارتفاع مستوي الإنتاجية بنحو (2.9) طن للهكتار بينما تتراوح بين (5) إلي أكثر من (6) أطنان للهكتار في موريتانيا والمغرب والصومال، وتنخفض الي نحو (3.6) و(3.1) طن للهكتار في السودان، والعراق علي التوالي.

ب. السكر:

• أما بالنسبة للسكر فإن الكميات التي توفر منها عن طريق الانتاج العربي تعادل في المتوسط نحو (26%) من حجم استهلاك تلك السلعة في الوطن العربي.

• ينتج السكر في الوطن العربي من محصولي قصب السكر وبنجر السكر ويقدر متوسط انتاجه السنوي بنحو (3.4) مليون طن. ويبلغ متوسط انتاجية قصب السكر بالوطن العربي نحو (107.5) طن للهكتار.

ت. الزيوت

• ويقدر انتاج الزيوت النباتية في الوطن العربي لمتوسط بنحو (2.1) مليون طن، وتقل مستويات انتاجية محاصيل البذور الزيتية في الوطن العربي عن نظيراتها علي مستوي العالم ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلي أن معظم الانتاج يتم في الزراعات المطرية التقليدية.

• وبصفة عامة يواجه تطوير انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية العديد من المعوقات ولعل أهمها يتمثل في نقص البذور والتقاوي المحسنة، وضعف استخدام الأسمدة والمبيدات، وارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج بما فيها أسعار البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والميكنة الزراعية، وضعف الاستثمار في الدول ذات الامكانات الموردية، وضعف موازنات البحث العلمي الزراعي في معظم الدول العربية. هذا، بالاضافة إلي تأثيرات الظروف المناخية غير الملائمة حيث تأثرت بها أجزاء واسعة من المساحات المزروعة بالدول العربية في الموسمين الزراعيين السابقين لموسم 2009- 2010م.

ث. المنتجات الحيوانية:

• تشكل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدرا هاما للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة إلا أنها تتسم عموما بانخفاض انتاجيتها من اللحوم والألبان حيث إن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية يعتمد علي النظام الرعوي التقليدي في مراع ضعيفة الانتاج تعاني من الرعي الجائر وبحاجة إلي تأهيل وتطوير، ولذلك فإن حجم المنتج من اللحوم الحمراء والألبان لا يتناسب مع حجم القطيع العربي من الحيوانات المزرعية ويقدر انتاج الوحدة الحيوانية من البروتين من الألبان واللحوم في الوطن العربي بحوالي (12.8) كيلو جرام في العام مقارنة بحوالي (23.9) كيلو جرام عالميا.

5.3. إسقاطات تطورإنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي:

• الجدول أدناه يعرض بيانات إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في العام 2012م وتوقعات الإنتاج بعد عشر سنوات، أي في العام 2023م حسب إسقاطات المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تم إعدادها إستناداً على بينات السلسلة الزمنية التي تعدها المنظمة.

إنتاج السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي عام 2012م واسقاطات الانتاج 2023م

السلعة/مجموعة السلع	الإنتاج بالألف طن متري		الزيادة (٪)
	2012م	2023م	
الحبوب	53684.7	61273.9	14.13
القمح والدقيق	25257	31829.0	26.02
الذرة الشامية	7802.6	8094.1	3.74
الذرة الرفيعة والدخن	6430.4	6558.0	1.98
الأرز	5845	6893.5	17.93
الشعير	5430.1	7358.6	35.52
السكر	3405.6	4125.7	21.14
الزيوت النباتية	2100.1	2553.8	21.60
اجمالي اللحوم	5056.8	5728.7	13.29
اسماك	4172.1	5117.2	22.65
الألبان ومنتجاتها	27983.8	35647.1	27.38

من واقع بيانات يتوقع أن يزيد إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال العشر سنوات القادمة بنسبة 14.13% مرتفعاً من 53.7 مليون طن في العام 2012م ليصل إلى 61.3 مليون طن في العام 2023م، وحسب توقع المنظمة فإن الزيادة الأكبر في القمح حيث تقدر بنسبة 26% علماً بأن القمح بمفرده يمثل نصف فجوة مجموعة الحبوب والحبوب تمثل نصف إجمالي الفجوة الغذائية العربية

5.4. إسقاطات تطور إستهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي:

• يعرض الجدول أدناه توقعات تطور إستهلاك الدول العربية من السلع الغذائية خلال عشر سنوات من واقع إسقاطات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. يتوقع أن يزيد إستهلاك الحبوب بنسبة 20.8% مرتفعاً من نحو 114.2 مليون طن عام 2012م ليصل إلى 137.9 مليون طن في العام 2023م وهذه النسبة أعلى كثيراً من نسبة الزيادة المتوقعة في الإنتاج (14.1%) الأمر الذي ينذر بتزايد فاتورة إستيراد الحبوب.

إسقاطات تطورإستهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي:

السلعة/مجموعة السلع	حجم الإستهلاك (بالألف طن)		الزيادة (٪)
	2012	2023	
الحبوب	114207.1	137947.3	20.79
القمح والدقيق	57452.1	65780.2	14.50
الذرة الشامية	25717.3	27057.3	5.21
الذرة الرفيعة والدخن	6935.6	7479.8	7.85
الأرز	9640.1	12015.5	24.64
الشعير	12425.6	25614.5	106.14
السكر	11613.3	12578.5	8.31
الزيوت النباتية	5104.7	7790.0	52.60
اجمالي اللحوم	6037.6	8095.4	34.08
اسماك	4125.8	4956.0	20.12
الألبان ومنتجاتها	39841.4	44337.6	11.29

إستهلاك الوطن العربي من السلع الغذائية عام 2012م وتوقعات عام 2023م

السلعة/مجموعة السلع	الفجوة الكمية بالألف طن متري		الزيادة أو النقصان
	2012	2023	(%)
الحبوب	60522.4	76673.4	26.7
القمح	32195.1	33951.3	5.5
الذرة الشامية	17914.7	18963.1	5.9
الذرة الرفيعة والدخن	505.3	921.8	82.4
الأرز	3795.1	5122.0	35.0
الشعير	6995.6	18255.9	161.0
السكر المكرر	8207.7	8452.8	3.0
الزيوت النباتية	3004.6	5236.2	74.3
اللحوم الحمراء	980.8	2366.7	141.3
اسماك	(46.3)	(161.2)	(248.2)
ألبان	11857.6	8690.5	(26.7)

• أما بالنظر في إجمالي اللحوم فإن الفجوة مرشحة للتصاعد حيث أن توقعات الزيادة في الإنتاج (13.3%) تقل كثيراً عن توقعات الزيادة في الإستهلاك (34.1%).

5.5. إسقاطات الفجوة الكمية والقيمية من السلع الغذائية في الوطن العربي

• يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الانتاجي لتحقيق الأمن الغذائي. فعن طريق التجارة الخارجية تعمل الدول على إستيراد ما تعجز عن إنتاجه بمقوماتها الموردية وقدراتها الانتاجية بتكلفة مناسبة كما يمكن لها في ذات الوقت تصدير ما يفيض عن إحتياجاتها المحلية واستخدام عائد الصادرات في استيراد ما تعجز عن إنتاجه محلياً الأشكال أدناه توضح الفجوة الغذائية للمجموعات السلع الرئيسية ، نسبة نصيب الدول العربية في الفجوة الغذائية وتوقعات الفجوة الغذائية في الوطن حتي 2013م.

• ولهذا تتأثر إتاحة الغذاء بمدى قدرة الدول على الوفاء بإحتياجاتها الإستهلاكية. ولهذا فإن إرتفاع أسعار سلع الغذاء ينعكس سلباً على إقتصاديات الدول التي تكون مستوردة صافية للغذاء. الجدولان أدناه يعرضان بيانات اسقاطات الفجوة العربية الإنتاجية من حيث الكمية والقيمة خلال العشر سنوات القادمة. ومن واقع بيانات الجدولين يتوقع أن ترتفع فجوة مجموعة الحبوب من 60.5 مليون طن بقيمة 18.3 مليار دولار عام 2012م لتصل إلى 76.7 مليون طن بقيمة 28.2 مليار دولار عام 2023م بزيادة حوالي 16.2 مليون طن بكلفة إضافية 10 مليار دولار.

ويلاحظ من بيانات الجدولين الإستقرار النسبي في الفجوة الكمية في القمح إلا أن الحال ليس كذلك بالنظر في قيمة الفجوة مما يعني توقع إرتفاع اسعار القمح خلال العشر سنوات القادمة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الفجوة من حيث القيمة سترتفع في حالة الشعير بنسبة تقارب ال90% وتتضاعف في حالة الأرز.

وسوف تزيد من حيث القيمة في السكر بنسبة 31% وفي الزيوت النباتية بنسبة 45% وبنسبة 44% في إجمالي اللحوم. وعلى وجه الإجمال سوف ترتفع قيمة الفجوة من 35 مليار دولار في العام 2012م لتصل غلى 47.0 مليار دولار بزيادة مطلقة 12 مليار دولار وبنسبة زيادة 34.4% خلال العشر سنوات القادمة. وهذا يعني أن الفجوة سوف ترتفع بواقع مليار دولار سنوياً إذا ما إستمر الدول العربية في انتهاج نفس السياسات التي حكمت التنمية الزراعية والعمل التكاملي المشترك خلال الفترة الماضية. المزيد من النتائج يمكن الوقوف عليها من البيانات التي يعرضها الجدولان أدناه.

اسقاطات الفجوة الكمية من السلع الغذائية في الوطن العربي 2012م2023-م

السلعة/مجموعة السلع	قيمة الفجوة بالمليون دولار أمريكي		الزيادة أو النقصان (%)
	2012م	2023م	
الحبوب	18283	28226.5	54.4
القمح والدقيق	8403	13301.8	58.3
الذرة الشامية	4427.4	6080.4	37.3
الذرة الرفيعة والدخن	130.9	205.0	56.6
الأرز	2588.8	5296.3	104.6
الشعير	1774.1	3341.3	88.3
بطاطس	(146.2)	(223.9)	(53.1)
بقول	870.9	1073.2	23.2
الخضر	(1254.0)	(3632.5)	189.7
الفاكهة	(41.5)	(1329.9)	(3104.6)
السكر	3678.9	4807.8	30.7
الزيوت النباتية	3509.1	5078.5	44.7
اجمالي اللحوم	7112.8	10217.8	43.7
لحوم حمراء	3968.9	5275	32.9
لحوم بيضاء	3143.9	4942.7	57.2
اسماك	(927.2)	(2095.6)	126.0
الألبان ومنتجاتها	3895.9	4992.8	28.2
البيض	24.7	(70.8)	(186.6)
إجمالي الفجوة	35006.5	47043.7	34.4

المصدر: حسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1. القطاع الزراعي والحيواني

• يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والمحرك للاقتصاد السوداني حيث يساهم بحوالي 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه أكثر من 70% من إجمالي السكان في توفير سبل العيش ويستوعب حوالي 57% من القوى العاملة كما يوفر مدخلات إنتاج الصناعات التحويلية كالزيوت والسكر والنسيج ، ويعتبر القطاع الزراعي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة و الأمن الغذائي في البلاد .

• تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بحوالي 175 مليون فدان المستغل منها حالياً في حدود 30% معظمه في القطاع المطري التقليدي والحديث (حوالي 40 مليون فدان) والمتبقي (حوالي 2 3- مليون فدان) في القطاع المروي . كما يتمتع السودان بثروة غابية كبيرة تقدر بحوالي 52 مليون فدان، تقدر مساحة المراعي الطبيعية بنحو 118 مليون فدان، تبلغ حصة السودان من مياه نهر النيل بحوالي 20.5 مليار متر مكعب محسوبة في وسط السودان حسب اتفاقية مياه النيل للعام 1959م بجانب كميات مقدرة من مياه الأمطار والأنهر والخيران الموسمية والمياه الجوفية.

• يمتلك السودان ثروة حيوانية كبيرة تقدر بحوالي 102 مليون رأس حسب تقديرات وزارة الثروة الحيوانية ، كما يعتبر السودان مستودعاً هاماً للحياة البرية.

• قطاع الأسماك في إطار القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، يمثل رافداً هاماً كأحد البدائل المتاحة لتوفير البروتين وإتاحة فرص عمل لقطاع واسع من المجتمعات المحلية. وعلي الرغم من المساهمة الحالية المتواضعة لقطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن الموارد المختزنة والميزات التفضيلية التي يتمتع بها السودان من مياه وأراضي يمكن أن تحدث طفرة كبيرة في هذا القطاع .

2. الموارد المائية

1مياه الأمطار وتوزيعها

يتدرج المناخ في السودان من مناخ صحراوي جاف وقاحل في الشمال يليه جنوباً مناخ شبه صحراوي ثم مناخ السافانا في المناطق الوسطي والغابات المدارية في المناطق الجنوبية. وترتفع معدلات الأمطار من حوالي 25 مم عند وادي حلفا في أقصي شمال البلاد إلي حوالي 200 مم في منطقة الوسط وتواصل معدلات الأمطار ارتفاعها جنوباً حيث تصل 850 مم سنوياً، ويقدر حجم الأمطار التي تهطل علي أراضي السودان بحوالي 400 مليار م3 سنوياً

2. المياه السطحية النيلية وغير النيلية

يمثل نهر النيل أهم مصدر للمياه السطحية ، وهو النهر الرئيسي في السودان. وتشترك في حوض النيل وروافده مع السودان عشرة دول. يقدر إيراد النيل عند أسوان بحوالي 84 مليار متر مكعب/ السنة (حسب إحصائيات 1901 1959-) ، إيراد النيل الأزرق 54 مليار متر مكعب/ السنة وأعالي عطبرة 12 مليار متر مكعب في العام ، والنيل الأبيض 28 مليار متر مكعب/السنة في أواسط السودان (تعادل 84 مليار متر مكعب عند أسوان). تم حصر حوالي 34 خور ووادي ، أما السودان يوجد به حوالي 120 خور كبير وحوالي 300 خور صغير. قسمت الاتفاقية التي تم توقيعها في عام 1959م بين مصر والسودان مياه نهر النيل بحيث تبلغ حصة مصر 55.5 مليار م3/ السنة وحصة السودان 18.5 مليار م3/ السنة مقاسة عند أسوان (تعادل حوالي 20.5 مليار م3/ السنة في وسط السودان)

3. المياه الجوفية :

تعد المياه الجوفية بالسودان من أهم الموارد حيث تفي بحوالي 80% من الإحتياجات الحالية لمياه الشرب ، هذا بالإضافة إلى كونها المصدر الرئيسي للري التكميلي في المناطق البعيدة عن مياه النيل. توجد مياه جوفية بحجم كبير تغطي مساحات كبيرة في السودان وتشمل:

• الحجر الرملي النوبي ، أم روابه، الرسوبيات السطحية الحديثة ، الصخور الاساسية المتشققة.

الباب الرابع : رؤية السودان لتوفيرالمحاصيل والسلع الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العربي

1. الحبوب الغذائية:

1.1. القمح:

• تعتبر الفجوة الإنتاجية في مجموعة الحبوب هي الأهم في إجمالي الفجوة الإنتاجية في العالم العربي إذ تمثل نصف قيمة الفجوة، وفي مجموعة الحبوب يمثل القمح نصف فجوة الحبوب، وبالتالي فإن القمح لوحده يمثل ما يقارب ربع قيمة الفجوة الغذائية العربية. ويعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة محاصيل الحبوب حيث يتراوح حجم إنتاجه ما بين 45% إلي 50% من إنتاج الحبوب في الوطن العربي حيث يقدر أن يبلغ 25 مليون طن في العام.

1.1.1. فرص السودان في التوسع في إنتاج القمح:

• مع تنامي استخدام القمح كمحصول غذائي هام في البلاد تم التوجه لتطوير إنتاج هذا المحصول في مناطق عديدة وتم تطوير أصناف من القمح تتميز بتحملها للحرارة وملائمتها لبيئة السودان بلغت أكثر من 12 صنفاً كما استنبطت التقانات الحديثة الأمر الذي نتج عنه بروز حزم تقنية متطورة أدى استعمالها إلى رفع إنتاجية القمح وجعله محصولاً منافساً ويحقق عوائد مجزية للمزارعين. وأدي الاقتراب من تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح في عام 1992م إلى مؤشرات مشجعة في إمكانية تحقيق هذا الهدف وتواصل التوسع في إنتاج هذا المحصول.

• إن فرص وميزات السودان في التوسع وتطوير إنتاج القمح لمقابلة أهداف الأمن الغذائي العربي تتمثل في الآتي:

- وفرة الأراضي الزراعية في شمال ووسط وغرب وشرق البلاد.
- وفرة مياه الري من نهر النيل وفروعه والمياه الجوفية.
- نتائج البحث العلمي الذي أتي بالعديد من أصناف القمح المقاومة للحرارة وذات الإنتاجية العالية والنوعية الجيدة، وكذلك الحزم التقنية التي تساعد في رفع الإنتاجية.
- التحسن الكبير الذي حدث في البنيات التحتية من طرق وكهرباء وكباري والتطور الكبير في الاتصالات.

1.1.2. ملامح خطة القمح للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

• تطوير إنتاج القمح في المشاريع المروية الكبري مثل الجزيرة وحلفا الجديدة والرهد ، وكذلك المشاريع النيلية في ولايات نهر النيل ، الشمالية والنيل الأبيض ، بالتوسع في المساحات وتطوير نظم الري ، والأصناف وتقانات الإنتاج الحديثة لتحقيق التطور في الإنتاجية وتعظيم الانتاج.

• استغلال المياه الجوفية خاصة في أراضي التروس العليا في ولايات نهر النيل ، الشمالية والخرطوم والنيل الأبيض وشمال دار فور وشمال كردفان مما يمكن من إضافة مساحات كبيرة لإنتاج القمح.

• الأراضي التي سوف تروي من السدود الجديدة ، سد مروي و سديَّ أعالي عطبرة وستيت (أعالي عطبرة الزراعي) وخاصة شمال كسلا وحلفا الجديدة.

1.1.3. أبرزالمشروعات المقترحة للقمح :

المشروعات	مصدرالمياه	المساحة (فدان)
الجزيرة والمناقل	النيل الأزرق	500.000
الرهدالمرحلةالأولي	النيل الأزرق	35.000
حلفا الجديدة	العطبراوي	120.000

الطلمبات (الخاصة)	النيل وفروعه	150.000
الطلمبات (الحكومية)	النيل وفروعه	150.000
مشروع أعالي عطبرة الزراعي	العطبراوي	130.000
جملة المشروعات المروية القائمة والمقترحة من النيل وفروعه:		1.055.000
المشروعات التي تروي من المياه الجوفية:		
التروس العليا (الولاية الشمالية)×	الحوض النوبي	1.000.000
التروسا لعليا (ولاية نهرالنيل)	الحوض النوبي	750.000
مناطق المياه الجوفية بشمال كردفان	الحوض النوبي أم روابة	250.000
مناطق المياه الجوفية بشمال دارفور	الحوض النوبي	250.000
مناطق المياه الجوفية أخري	عامة	250.000
جملة المشروعات التي تروي من المياه الجوفية:		2.500.000
جملة القمح مروي من النيل وفروعه + مياه جوفية		3.555.000

1.2.الأرز

يعتبر الأرز من المحاصيل الغذائيةالرئيسية في الوطن العربي وتشير الاحصائيات إلي أن الاستهلاك في أزدياد مستمر خلال السنوات الماضية. يقدر الانتاج في الوطن العربي في عام 2012م بحوالي 5.845 مليون طن ويقدر الاستهلاك بحوالي 9.640 مليون طن ، مما برز فجوة كبيرة يتوقع أن تزيد مستقبلاً.

1.2.1. فرص وميزات السودان في التوسع في انتاج الأرز:

يتمتع السودان بالمساحات الكبيرة الصالحة لزراعة الأرز في معظم مناطقه الجغرافية وتعدد بيئات انتاجه التي تشمعل المستنقعات المتخفضة المروية ، المناطق المرتفعة المروية ، المناطق المنخفضة المطرية ، المناطق المرتفعة المطرية والري الفيضي. ينتج الأرز تقليديا بنظام الري الفيضي في مناطق النيل الأبيض بأصناف تقليدية ، ثم أدخل انتاج الأرز المغمور في المنطقة ، وفامت تجربة انتاجية في مشروع الجزيرة في الفترة 1973 – 1980م حيث تراوحت الانتاجية ما بين 2.5 – 4.2 طن للفدان. وأخيراً تم تركيز الانتاج في بيئة الأرز غير المغمور (الهوائي) حيث قامت التجارب واجيزت أصناف تلائم هذا النوع من الانتاج وذات انتاجية مبشرة. أدي إدخال هذه البيئة إلي تقليل الاحتياجات المائية للمحصول إلي 60%. بيئة الأرز غير المغمور من البيئات المناسبة لزراعة الأرز في السودان.حيث الأراضي السهلية التي تلائم ميكنة المحصول وكذلك مصادر المياه المتعدده كالأمطار والأودية والأنهار والمياه الجوفية. وبتطوير تقانات الانتاج يتوقع أن يحدث تطور كبير في انتاجية الفدان. بجانب ذلك يركز بعض المستثمرين في ولاية النيل الأبيض علي أنتاج الأرز المغمور في مساحات مقدرة بأصناف الأرز العطري (بسمتي). أن التطور المستهدف في أنتاج الأرز يمكن أن يتحقق من تطوير الأصناف والتقنيات وتنظم أساليب الري ، وتوفير البنيات التحتية ، المكينة الزراعية وتطوير علميات ما بعد الحصاد.

1.2.2. ملامح خطة الارز للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

- تطوير الانتاج المطري في السهول الطينية الواسعة في جنوب القضارف ، جنوب النيل الأزرق والولايات الأخري – توجد أصناف جربت في السودان وأثبتت نجاحها.
- تطوير الانتاج في الأراضي المنخفضة المروية: ينتج فيها الأرز بالغمر وهو النظام الغالب في العالم ذو نوعية وإنتاجية عالية.
- تطوير الانتاج في الأراضي المرتفعة (الهوائي) (لا تحتاج الغمر) : في مشروع الجزيرة والنيل الأبيض والمشاريع المروية في ولايات السودان المختلفة.
- تطوير انتاج أرز المستنقعات: هذه بيئة تقليدية للإنتاج في جنوب دارفور وجنوب القضارف ويمارس فيها الإنتاج حالياً ويمكن تطويره.
- هنالك تجارب منذ السبعينات في إنتاج الأرز وتطور الأصناف يؤشر إلى إمكانية التوسع في الإنتاج.

1.2.2. أبرز المشروعات المقترحة للأرز:

المشروعات	مصدر المياه	المساحة (فدان)
المشروعات المروية القائمة والمقترحة من النيل وفروعه:		
الجزيرة والمناقل	النيل الأزرق	150.000
الرهد المرحلة الأولي	النيل الأزرق	20.000
حلفا الجديدة	العطبراوي	30.000
الروصيرص – الدندر	النيل الأزرق	150.000
مشاريع مروية أخري	النيل وفروعه	50.000
جملة الأرز في المشروعات المروية القائمة والمقترحة من النيل وفروعه:		400.000
في مناطق القطاع المطري:	القضارف، النيل الأزرق، سنار، جنوبكردفان وجنوب دارفور	1.000.000
جملة الأرز		1.400.000

2. السكر

بدأت صناعة السكر في السودان في عام 1960م بقيام مصنع الجنيد في وسط السودان ، وتوالي بعد ذلك قيام المصانع في مناطق الوسط والشرق فيما صار يعرف بحزام السكر والذي يعتمد علي إنتاج قصب السكر. وتشكل هذه المناطق بيئة مناسبة لإنتاج السكر وتعتبر إنتاجية الفدان من قصب السكر في السودان من أعلي الإنتاجيات في العام. وقد شملت صناعة السكر بجانب القطاع العام الاستثمار العربي السوداني المشترك مثل سكر كنانه وسكر النيل الأبيض. وللنجاح الذي أظهره هذا القطاع فقد ظل توافد الطلب عليه من المستثمرين من خارج السودان كبيرة ، وتم التصديق بقيام مشاريع عديدة. كما اظهرت التجارب البحثية الفرص الواسعة لانتاج السكر من نبات بنجر السكر في مناطق واسعة من السودان هذا وقد وضعت الدولة الخطة الكبري للسكر مستهدفة التوسع الكبير في الإنتاج بالقدر الذي يحقق الإكتفاء الذاتي والتصدير للخارج.

2.1. ملامح خطة السكر للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة :

- التوسع في مشاريع السكر القائمة.
- تنفيذ مشاريع السكر المصدقة في وسط السودان (حزام السكر).
- الاضافات في الأراضي التي تتيحها مشروعات الري القومية الجديدة مثل الروصيرص ، الدندر وأعالي عطبرة مما يشكل مجالاً كبير للتوسع.
- تخصيص مساحات مقدرة من مشروعات الزراعية القائمة مثل مشروع الجزيرة ، الرهد ، بجانب بعض مشاريع النيل الأبيض والأزرق لانتاج السكر.
- تشجيع انتاج السكر من بنجر السكر .

2.2. أبرزالمشروعات المقترحة لإنتاج السكر:

المشروعات	مصدرالمياه	المساحة (فدان)
المشروعات المروية القائمة والمقترحة من النيل وفروعه:		
الجنيد	النيل الأزرق	38.000
سكرسنار	النيل الأزرق	21.420
حلف االجديدة	العطبراوي	30.000
كنانه السكر	النيل الأبيض	95.200
النيل الأبيض السكر	النيل الأبيض	214.000
عسلاية السكر	النيل الأزرق	38.000
الرماش	النيل الأزرق	24.000
سكرمشكور	النيل الأزرق	32.000
جملة التوسعات	النيل الأزرق والأبيض	55.000
المخصص من المشروعات المروية القائمة	النيل وفروعه	500.000
الروصيرص –الدندر		170.000
جملة السكر		1.217.620

3. الحبوب الزيتية:

3.1. محصول زهرة الشمس

يعتبر محصول زهرة الشمس من المحاصيل سهلة الانتاج بالسودان. فالمحصول يمكن أن يزرع صيفا أو شتاءا ويمكن زراعته مرويا أو بالأمطار كما ان زراعته تجود في مدي واسع من أنواع الترب الطينية والرملية وخلافها. التطورات العلمية التي حدثت في مجال تربية محصول زهرة الشمس ونجاح العلماء في انتاج هجن لزهرة الشمس للمواقع والمناخات المختلفة وتوفر المعلومات الخاصة بتقانات الإنتاج أحدثت طفرة في التوسع في انتاجه وفي إمكانية رفع انتاجيته وتحسين كمية ونوعية الزيوت المنتجة. كل هذه الخصائص تجل محصول زهرة الشمس يتمتع بميزة نسبية تؤهل بناء قاعدة انتاج قوية له بالسودان.

3.2 أهم مقومات نجاح الإستثمار في زراعة محصول زهرة الشمس

1. تعتبر الظروف المناخية والتربة فى السودان مناسبة لإنتاج زهرة الشمس خاصة السهول الطينية الوسطى التي يمكن زراعته فيها صيفا بالقطاع المطرى وصيفاً وشتاءاً بالمروى .
2. توفر قدر كاف من المعلومات عن الأصناف والمعاملات الفلاحية المناسبة لكل قطاع مروى أو مطرى .
3. وجود كوادرمؤهلة لديها الخبرة الحقلية والقدرات في مجال الانتاج الزراعي.
4. سهولة إدخال المحصول في دورة مع القمح شتاءاً بالقطاع المروى.
5. سهولة ميكنة العمليات الفلاحية لزهرة الشمس من إعداد الأرض والبذر وتطبيق مبيدات الحشائش والحشرات والحصاد.
6. أنسب بديل للذرة فى الدورة الزراعية فى القطاع المطري خاصة فى المناطق ذات الأمطار الجيدة والموبؤة بالحشائش والطفيليات التي تؤثر على محصول الذرة.
7. إمكانية التوسع فى إنتاج تقاوى الأصناف الهجن محليا بعد نجاح علماء السودان بالجامعات و هيئة البحوث الزراعية فى استباط و اجازة هجن محليه و كذلك نجاح بعض الشركات العاملة فى هذا المجال فى انتاج بعض الهجن المستوردة محلياً.

3.3. محصول السمسم

تتمثل ميزات السودان في التوسع في انتاج محصول السمسم في التالي:

1. تتوفر بالسودان بيئة ومناخ يوفر لمحصول السمسم مايتطلبه للإنتاج.
2. ينتج السودان نوعية متميزه من المحصول. هذه النوعية لا قت قبولا عاليا لدى المستهلكين في الاسواق المحلية والعالمية جعلته في صدارة الدول المنتجة والمصدرة للسمسم.
3. وجود مساحات شاسعة للتوسع في انتاج محصول السمسم في القطاع المطري وإمكانية التوسع في القطاع المروي حسب النتائج الولية للبحوث العلمية.
4. تدني كلفة الانتاج ترفع هامش الربح بصورة واضحة.
5. فترة الإنتاج قصيرة (120-100 يوما) تجعل عائد الإستثمار مجزيا للغاية.
6. .توفر المعارف وتقانات الإنتاج وتوفر بحوث علمية وإسناد فني متميز لحل المشاكل.
7. توفر مدخلات الإنتاج وتوفر الخدمات المساندة للإنتاج.
8. توفر الكوادر المهنية والوسيطة والفنية للإنتاج،

3.4. الفرص المتاحة للإستثمار في إنتاج السمسم بالسودان :

يتركز إنتاج محصول السمسم في القطاع المطري. لذلك فإن الفرص المتاحة للإستثمار في إنتاج محصول السمسم بالسودان يمكن أن تشمل:

1. الإستثمار المباشر في الزراعة المطرية الآلية بمناطق الإنتاج الحالية والتي تبلغ جملة مساحتها المزروعة نحو 12 مليون فدان وتتركز في الحزام الذي ينتشر عبر السودن ويمتد من الشرق للغرب عبر السهل الطيني الاوسط وسهول كردفان ودارفور.
2. الدخول في شراكات وتعاقدات انتاجية وتعاقدات مزارعة مع المنتجين.
3. السمسم العضوي يلاقى هذه الأيام طلبا متزايدا ويعتبر انتاج السمسم العضوي من المجالات الاستثمارية التي تجد رواجا عاليا. هناك فرص متاحة لإنتاج وتصدير السمسم العضوي بالسودان.

3.5. الفول السوداني:

1. تقدم البحث العلمي وفر أصناف عالية الجودة حسب متطلبات الإستخدام: نسب عالية للزيت في الأصناف التي تستخدم في معاصر الزيوت لإنتاج زيوت الطعام ونسب ممتازه للبروتين للأصناف التي تستخدم في الحلويات وإنتاج زبدة الفول السوداني.
2. الأصناف المزروعة بالسودان تتميز بإنتاجية عالية في مناطق الانتاج والبيئات المختلفة التي ينتج فيها محصول الفول السوداني.
3. لاتوجد مشاكل في الافات ولا الأمراض التي تصيب محصول الفول السوداني مثل بقية مناطق انتاجه وذلك لجودة الأصناف وجفاف المناخ وقلة الرطوبة النسبية في مناطق الإنتاج.
4. خبرة المنتجين بطرق الانتاج والمعاملات الفلاحية والرعاية جعلت إنتاج الفول السوداني عملا سهلا.
5. تدني كلفة الإنتاج بالسودان يزيد من تنافسية منتجه من الفول السوداني مقارنة بالإنتاج في مناطق العالم المختلفة.
6. توفر إسناد فنى قوي وبرامج بحثية علمية متميزه من هيئة البحوث الزراعية لتقديم الحلول والتوصيات العلمية لتطوير المحصول والإرتقاء به.

3.6. أهم مقومات نجاح زراعة محصول الفول السوداني:

توفر تقانات الانتاج :

• نجحت هيئه البحوث الزراعيه في اصدار وتوفير توصيات علميه مسنوده بتجارب حقليه لرفع انتاجيه المحصول و تحسين المنتج تمثلت في:

1. اصناف عاليه الانتاجيه وذات نسبه زيت عاليه وذات مقاومة للآفات والأمراض تصلح للبيئات الزراعيه ونظم الانتاج المختلفه.
2. توصيات علميه بالمعاملات الفلاحيه المناسبه لتجويد الاداره الزراعيه مثل تواريخ الزراعه والكثافه النباتيه وطرق الزراعه ومسافات الخطوط وطرق الحصاد والتخزين.
3. توصيات بالمدخلات العلميه لرفع الانتاجيه كالاسمده والمبيدات الحشائشية.
4. توصيات بتقانات الميكنه الزراعيه كمعدات الحرث ومعدات البذر ومعدات وطرق حصاد الفول السوداني.

3.7. توفر المدخلات والخدمات:

• توجد بالسودان شركات متخصصه لتوفير المدخلات المطلوبه لانتاج الفول السوداني:

1. شركات للبذور قادره على توفير الاصناف المختلفه بالكميات المطلوبه وبمواصفات عالميه .
2. شركات للمدخلات لها قدرات على توفيرالمدخلات المطلوبه من اسمده ومبيدات مختلفه حسب المواصفات العالميه وبالكميات المطلوبه والموصى بها.
3. شركات للخدمات الزراعية لها إمكانات ومعدات وقدرات في تقديم خدمات الميكنة الزراعية من إعداد الأرض والبذر الآلي والعمليات الحصاد والمناولة.
4. شركات تقدم خدمات مابعد الحصاد المتمثلة في الغربلة والتقشير والتصنيف والنظافة والتعبئة.
5. شركات تقدم خدمات المناولة والنقل.
6. شركات تقدم خدمات التخزين الجاف.

3.8. القطن:

يعتبر القطن من المحاصيل الهامة في السودان وقد بدأت زراعته في المشاريع المروية منذ عام ١٩٠٤ في وسط السودان وتوسعت بقيام مشروع الجزيرة عام ١٩٢٥ وانتشر بعد ذلك في مشاريع الزراعة المطرية والمشاريع المروية التي انشأت لاحقا . ويعتبر القطن مصدرا هاما للزيوت المستخدمة من بذرته وساهم انتاج القطن في تطور صناعة الزيوت النباتية للسودان بقدر كبير لقد شهد القطن خلال تاريخ زراعته في السودان تطور في اصنافه العديدة والتقانات المتطورة للانتاج وكان اهم محصول الصادر في البلاد.وبحكم انتشار زراعته القطن في مناطق عديدة في السودان وتراكم الخبرات في انتاجه ونجاح انتاجه في القطاعين المروي والمطري فان افاق التوسع في انتاجه في السودان واسعة وكبيرة.

ومن المتوقع ان يساعد في ذلك التوجه نحو الاستثمارات ذات الحجم الكبير في انتاج القطن واستخدام التقانات الحديثة

3.9. ملامح خطة محاصيل الحبوب الزيتيةللتوسع في انتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

- تطوير الإنتاجية في أنماط ومواقع الإنتاج الحالية في القطاعين المطري والمروي ، علماً بأن الفجوة بين الإنتاجية الحالية والممكنة كبيرة جداً ، وهذه الأنماط تشمل مساحات واسعة علي مستوي القطر ، وعبر تبني التقانات الحديثة ونتائج البحوث الزراعية المعتمدة والمتوفرة حالياً في أصناف عالية الإنتاجية والجودة ومعاملات فلاحية ومدخلات ومبيدات ونظم إنتاج متطورة وتبني الميكنة الكاملة.
- التوسع في مساحات جديدة في القطاعين المطري والمروي:
- التوسع في القطاع المطري الآلي (زهرة الشمس ، السمسم والقطن) بوضعه الحالي علي حساب مساحات الذرة الرفيعة والذي يعوض عنه برفع إنتاجية الذرة ويتم ذلك عن طريق سياسات تفضيلية.
- التوسع في القطاع المطري التقليدي بزيادة المساحات وإدخال الميكنة الزراعية.
- التوسع في المساحات المروية الجديدة التي سوف تروي من سدود تعلية الروصيرص (كنانه والرهد المرحلة الأولي)، أعالي عطبرة وستيت (أعالي عطبرة الزراعي).
- التوسع في المساحات في مناطق المياه الجوفية بقدر التوسع في القمح وذلك بإدخال الحبوب الزيتية في الدورات الزراعية في مناطق إنتاج القمح.
- العمل علي تحسين نوعية المنتج بالاستثمار في الأصناف عالية الجودة وذات خصائص مرغوبة في الأسواق العالمية ، (مثل السمسم العضوي) و ذات عائد عالي.
- التركيز علي تصنيع المحاصيل الزيتية لتحقيق قيمة مضافة وتشجيع بنيات التصنيع والتصدير.

2.3. أبرزالمشروعات المقترحة لإنتاج الحبوب الزيتية:

المشروعات	مصدرالمياه	المساحة (فدان)
زهرةالشمس:		
المشروعات المروية القائمة و المقترحة من النيل وفروعه:	الجزيرة،الرهد،حلفا الجديدة،الطلمبات الخاصة والحكومية	500.000
في المساحات الجديدة التي تروي من المياه الجوفية كمحصول صيفي في دورة مع محصول القمح:	التروس العليا نهرالنيل والشمالية ، شمال دارفوروكردفان	200.000
في مناطق القطاع المطري:	القضارف،النيل الأزرق،سنار،جنوب كردفان وجنوب دارفور	2.000.000
جملة زهرة الشمس:		2.700.000
السمسم:		
السمسم ا لعادي في مناطق القطاع المطري:	كسلا،القضارف،النيل الأزرق، سنار،النيل الأبيض، جنوب كردفان وجنوب دارفور	3.500.000
السمسم العضوي في مناطق القطاع المطري:	كسلا،القضارف،النيل الأزرق، سنار،النيل الأبيض،جنوب كردفان وجنوب دارفور	500.000
جملة السمسم:		4.000.000
الفول السوداني:		
المشروعات المروية القائمة والمقترحة من النيل وفروعه:	الجزيرة ، الرهد،حلفا الجديدة،أعالي عطبرة الزراعي، الروصيرص –الدندر،الطلمبات الخاصة والحكومية	700.000
في المساحات الجديدة التي تروي من المياه الجوفية كمحصول صيفي في دورة مع محصول القمح:	التروس العليا نهرالنيل والشمالية ،شمال دارفور و كردفان	300.000
في مناطق القطاع المطري:	القضارف،النيل الأزرق، سنار، جنوب كردفان وجنوب دارفور	3.000.000
جملة الفول السوداني:		4.000.000
القطن الزراعة المروية		900.000
القطن الزراعة المطرية		700.000
جملة مساحات الحبوب الزيتية		12.300.000

4. الاعلاف:

يذخر السودان بامكانات واسعة في مجال الاعلاف ومن مصادر مختلفة تشمل المراعي الطبيعية والمخلفات الزراعية ، الاعلاف المروية ومخلفات صناعة السكر

4.1. ملامح خطة الاعلاف للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

- تطوير المراعي الطبيعية بتكثيف مشاريع حصاد المياه ، ونثر بذور المراعي.
- الاستفادة من المخلفات الزراعية في مشاريع الزراعة المطرية باستخدام الآلة لجمع وحزم هذه المخلفات ومعالجتها ومعاملتها لرفع قيمتها الغذائية.
- تطوير إنتاج الأعلاف المروية مثل البرسيم وأبوسبعين واللوبيا ..ألخ.
- الاستفادة من مخلفات صناعة السكر (المولاص والبقاس) في إنتاج الأعلاف المصنعة.

4.1.1. المراعي الطبيعية:

- في حالة المراعي الطبيعية فانها تتأثر بالاضافة الى تذبذب الأمطار بعوامل اخرى مثل الرعي الجائر وسوء توزيع الحيوانات في المرعى من حيث المكان والزمان والحرائق الموسمية وقلة وسوء توزيع موارد المياه وضعف ادارة المرعى. فالادارة الرشيدة مطلوبة للمحافظة على الانتاج والانتاجية اضافة الى حماية الأنواع المفضلة من نباتات

المراعي. كذلك هنالك عوامل أخرى يمكن ذكرها كالتوسع الزراعي والتعدين والاستكشافات البترولية والحالة الأمنية كلها ساهمت في تقليص المساحات الرعوية.

- ويمكن تبني عدد من التدخلات لزيادة الانتاج والانتاجية من المراعي الطبيعية منها:

1. الادارة الرشيدة للمراعي للحد من الرعي الجائر خاصة في فترة نمو النباتات ويمكن أن يساعد التحكم في توزيع الحيوانات في الحد من هذه الظاهرة.
2. حصاد المياه في اراضى القردود لزيادة تسرب المياه في التربة والتقليل من آثار الجريان السطحى. وقد وجد أن ذلك يزيد الانتاجية الى أكثر من ثلاثة أضعاف خاصة اذا كان مصحوباً بنثر البذور في المناطق التي تأثر غطاؤها بدرجة حادة.
3. نثر بذور النباتات المفضلة المفتاحية في المناطق التي فقدت فيها البذور.
4. محاولة الحد من انتشار النباتات غير المرغوبة بوسائل مثل الرعي الموصى به والحرق الموصى به.
5. السيطرة علي الحرائق.
6. تشجيع السحب من القطعان و بخاصة الحيوانات غير المنتجة والكبيرة وذلك بادخال وتبني سياسات محفزة ومنفرة.
7. دعم بحوث المراعي لانتاج تقانات تخاطب المحددات المذكورة أعلاه.
8. دعم ادارة المراعي والعلف لتلعب دوراً أكثر فعالية في التصدي لمشاكل ادارة المراعي.

4.1.2. المخلفات الزراعية:

- يقدر المنتج من المخلفات الزراعية بحوالي 13 مليون طن. وهذه تكفي نظرياً لتوفير علف مالئ لحوالي 4 مليون وحدة حيوانية مدارية. الا أن التغذية على المخلفات الزراعية تواجه بالعديد من المشكلات منها توفرها في أماكن متباعدة وتدني قيمتها الغذائية والحيز الكبير الذي تشغله عند النقل أو التخزين. وللاستفادة منها لا بد من تدخلات مثل:

1. استخدام الآلة لجمع وحزم هذه المخلفات في وقت مبكر قبل تطاير الأوراق.
2. معالجة الأعلاف بتقطيعها أو طحنها ثم كبسها في شكل حبيبات أو مكعبات مما يقلل من الحيز الذى تشغله ويمكن من ادخالها في خلطات مع أعلاف أخرى. ومعاملة المخلفات بهدف رفع قيمتها الغذائية وذلك باضافة بعض المواد الكيميائية كاليوريا والأمونيا.

4.1.3. الأعلاف المروية :

• يقدر انتاج الأعلاف المروية بحوالي 0.6 مليون طن في السنة تأتي أساساً من البرسيم وأبو سبعين. بينما تشكل الأعلاف الخضراء الأخرى قدراً لا يعتد به ومنها اللوبيا العفن والجراوية والذرة الشامي والكليتوريا والفلبيسارا. وتتركز زراعة الأعلاف المروية في ولايتي الخرطوم ونهر النيل التين تنتجان حوالي 67% من انتاج الأعلاف الخضراء. وتتمحور مشاكل الأعلاف الخضراء في محدودية الأنواع المزروعة وندرة الاعلاف الشتوية وقلة انتاج البذور وارتفاع كلفتها وضعف الارشاد. ويمكن تحسين وضع الأعلاف الخضراء بتبني بعض ما يلي:

1. زيادة الأنواع المزروعة.
2. ادخال أعلاف شتوية.
3. تطوير انتاج البذور وخفض كلفتها.
4. الاهتمام بالارشاد خاصة فيما يختص بمعدلات البذور.
5. دعم بحوث الأعلاف لكي تمكن من انتاج تقاتات تخاطب المشاكل المذكورة أعلاه.

4.1.4. الأكساب :

• هي المخلفات الناتجة عن عصر الحبوب الزيتية و تمتاز بنسبة بروتين عالية وتستخدم في دعم العلائق لتلبية احتياجات الحيوان المنتج من البروتين. ويقدر انتاج السودان من الأكساب بحوالي 0.2 مليون طن.

4.1.5. مخلفات صناعة السكر :

• توجد بالسودان عدد من مصانع السكر التي تنتج كميات مقدرة من المولاس والبقاس. فالمولاس يحتوي على نسبة عالية من السكريات ويمكن أن يحل بديلاً للذرة بنسبة كبيرة في غذاء المجترات. لكن بدأ حديثاً استخدام المولاس في انتاج الايثانول ويعد هذا خصماً على تغذية الحيوان برغم أن بعض الدراسات أشارت الى أنه من الأجدى اقتصادياً أن يستخدم المولاس في علائق المجترات بدلاً عن انتاج الايثانول. والمطلوب فقط انشاء مصانع أعلاف تتعامل مع المولاس وتصنيعه كجزء من الخلطات مع العمل على ايجاد أسواق خارجية في حالة التوسع في زراعة قصب السكر.

4.2. أبرز المشروعات المقترحة لإنتاج الأعلاف

- زيادة الانتاج من الأعلاف المروية
- زيادة انتاج المخلفات الزراعية
- زيادة انتاج الأعلاف من المراعي الطبيعية
- زيادة انتاج الأعلاف المركزة

5. اللحوم الحمراء

اللحوم الحمراء

يتمتع السودان بامكانات هائلة فى مجال الثروة الحيوانية لانتاج اللحوم الحمراء والتى تشمل الابقار ، الضأن ، الماعز والابل ويقدر إنتاج السودان منها فى عام 2013م بحوالى مائة مليون رأس ،موزعة حسب الجدول التالى :

النوع	العدد (مليون راس)
البقر	27.6
الضأن	38.8
الماعز	30.5
الابل	4.4
الجملة	101.3

وهذا الانتاج ياتى من قطاع تقليدى يعتمد على المراعى الطبيعية فى مناطق السودان المختلفة ويوفر بهذا لحوم نظيفة خالية من الترسبات الكيمائية ومرغوبة فى الاسواق الخارجية . ينتج السودان حوالى 40% من الانتاج فى الدول العربية وقد مارس السودان تصدير الثروة الحيوتنية الحية واللحوم الحمراء الى الاسواق العربية منذ تاريخ طويل . وبما ان هذا الانتاج ياتى فى غالبيته العظمى من قطاع التربية التقليدية ، فان هناك فرص واسعة لزيادة إنتاج اللحوم فى السودان من خلال تطوير المراعى الطبيعية فى مناطق السودان المختلفة وتنظيم كيانات المنتجين وادخال الانماط الحديثة فى الانتاج والتحسين الوراثى وتطوير وسائل النقل والتسويق

5.1..ملامح خطة التوسع في انتاج اللحوم الحمراء لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

- تطوير قاعدة الإنتاج الرعوي التقليدي عن طريق توفير المياه بواسطة مشروعات حصاد المياه وتحسين المراعي. وتنظيم قاعدة المنتجين في كيانات اقتصادية تحقق التطور في إنتاج وكفاءة وتنافسية المنتج.
- تشجيع قيام المزارع الرعوية في القطاع المطري.
- تشجيع وتطوير الإنتاج الحيواني في المشاريع الزراعية شبه الآلية.
- تشجيع وتطوير الإنتاج الحيواني في المشاريع المروية.
- تحسين سلالات الأبقار والأغنام لزيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق تقانات التوليد الاصطناعية والتلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة.
- تطوير إنتاج اللحوم البيضاء مثل الدواجن والأسماك لتوفير البدائل والتي ينتج عنها توفير خاصة في اللحوم الحمراء.
- تطوير بنيات الصادرات الحيوانية

5.2. أبرزالمشروعات المقترحة لإنتاج اللحوم:

أ. تربية الحيوان على المراعى الطبيعية المحسنة و المزارع الرعوية

- يعتبر نموذج تربية الحيوان على المراعى الطبيعية المحسنة وعلى المزارع الرعوية أرخص نظم انتاجية لجسر الفجوة في اللحوم الحمراء ومن المؤمل ان ترتفع مساهمته في سد الفجوة بمرور السنوات لتصل 40% في السنة العاشرة من تنفيذ الخطة.
- تتولى الدولة والجمعيات الطوعية المحلية والعالمية التوسع في زراعة الاشجار الغابية والحفاظ على الغابات بالاضافة لعمليات تحسين المراعي الطبيعية بمختلف الطرق والوسائل الحديثة وتوفير مياه شرب الحيوان عن طريق حصاد المياه وحفر الآبار الجوفية والسطحية في مناطق الرعي الطبيعي بولايات دارفور وكردفان والنيل الأبيض وسنار والقضارف وكسلا والبحر الأحمر .

ب. انتاج اللحوم الحمراء في المشاريع المطرية الآلية والتقليدية

- يأتي ترتيب تربية الحيوان بالمشاريع المطرية الآلية والتقليدية والذي يعتمد على الاستفادة من مخلفات الحصاد في تغذية الحيوان في المرتبة الثانية من حيث تكلفة انتاج اللحوم الحمراء بعد نظام انتاج اللحوم الحمراء على المراعي الطبيعية . من المؤمل ان ترتفع مساهمة هذا النظام في سد فجوة اللحوم الحمراء بعد مرور سنوات الخطة من 10 % في بداية الخطة لتصل الى 20% في السنة العاشرة من تنفيذ الخطة.
- يعتبر نموذج تطوير انتاج اللحوم الحمراء في مشاريع الزراعة الآلية لانتاج الذرة الرفيعة في مساحات تبلغ وحدتها 1000 فدان . وبالطبع يمكن تطبيق النموذج على مشاريع أكبر مساحة من مساحة هذا النموذج حيث سيتغير حجم المدخلات والمخرجات .

ت.الانتاج المكثف المغلق لصغار المجترات

- يعتبر نموذج الانتاج المكثف المغلق لصغار المجترات النموذج الانتاجي الأسرع لردم فجوة اللحوم الحمراء والأعلى تكلفة . يمكن الاعتماد على هذا النموذج في بداية تنفيذ الخطة لتوفير 35% من اللحوم الحمراء على ان تنخفض مساهمته في ردم الفجوة بصورة تدريجية لتصل 10% بنهاية الخطة في السنة العاشرة . يناسب هذا النمط من الانتاج مناطق الزراعة المروية لانتاج محاصيل الذرة الرفيعة والذرة الشامي والبقوليات والقمح والحبوب الزيتية والأعلاف الخضراء (البرسيم والجرين جرام والفلبسارا و ابو سبعين والجراوية) ومناطق تصنيع المحاصيل الزراعية (مطاحن الغلال ومصانع السكر و القشارات ومصانع عصر البذور الزيتية لاستخراج الزيت والكسب او الامباز ومرافق تصنيع الفواكة والخضروات) . هذه الاستثمارات الزراعية توفر مدخلات اساسية (الماء والعلف) لتربية صغار المجترات في نظام الانتاج المغلق حيث توفر للحيوان كافة احتياجاته داخل الحظيرة. ونجاح هذا النظام لا يقتصر فقط على توفير العلف والماء والرعاية الصحية الكاملة واختيار السلالات والعروق المتميزة بل يعتمد على وجود الأسواق الدائمة والتي يشتد فيها الطلب على المنتج النهائي باستمرار .

ث. تربية الحيوان تكامليا مع انتاج المحاصيل المروية

• يستفيد نظام تربية الحيوان تكامليا مع انتاج المحاصيل المروية من بقايا الحصاد والمخلفات الثانوية لتصنيع المحاصيل في تغذية الحيوان .هنالك مساحات شاسعة من الأنشطة الزراعية المروية (بواسطة الري الانسيابي أو المضخات الرافعة أوالري الفيضي) تتمثل في الحيازات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ة على ضفاف النيل والنيل الأبيض والنيل الأزرق والأنهر والخيران الموسمية وفي منطقة غرب امدرمان وستضعاف هذه المساحات بعد تنفيذ مشروعات الري المصاحبة لتنفيذ العديد من السدود المائية على النيل والنيل الأزرق أو المروية من المياه الجوفية ومن مشاريع حصاد المياه . تقدر المساحة المروية المزروعة حاليا بحوالي 7 مليون فدان ومن المؤمل ان تتضاعف هذه المساحة مرتين بعد عشر سنوات .

تتوزع المشاريع الزراعية المروية على ولايات : الشمالية ونهر النيل والخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض وسنار والقضارف وكسلا وأهم المحاصيل الحقلية التي تنتج في العروتين الصيفية والشتوية تضم الذرة الرفيعة-ذرة شامي-برسيم-فول سوداني قطن- أبوسبعين -قمح--شعير-حبوب بقولية-زهرة الشمس -قصب السكر-سكر البنجر. تقدر كمية المادة العلفية الجافة من مخلفات هذه المحاصيل 7.97 مليون طن سنويا تلبي الاحتياجات العلفية السنوية لما يعادل (1992000) وحدة حيوانية)ما يعادل 9.96 مليون راسا من الضان أو 12.3 مليون رأسا من المعز 1.3مليون رأسا من البقر) كما توفر هذه الكمية من بقايا الحصاد والاعلاف المروية احتياجات العلف الخشن لتسمين 1.38 مليون رأسا من البقر أو 996 ألف رأسا من الابل سنويا في ثلاث دورات . ومن المتوقع ان ترتفع مساهمة المشاريع المروية في سد الفجوة في اللحوم الحمراء من 10% في العام الأول لتنفيذ الخطة لتصل الى 20% في العام العاشر للخطة عندما يتضاعف مرتين انتاج المادة العلفية الجافة نتيجة التوسع في زراعة المحاصيل المروية.

ج. تربية المجترات الصغيرة بالتكامل مع انتاج الأعلاف المروية

• يعتبر البرسيم مصدر غذائي لا مثيل له للمجترات الصغيرة وتعد ولايات الشمالية ونهر النيل والخرطوم أفضل المناطق لزراعة البرسيم. يعتمد برنامج تربية المجترات الصغيرة بالتكامل مع انتاج البرسيم على رعي الحقل بعد الحصاد واعلاف الحيوان على دريس البرسيم واي مصدر رخيص للاعلاف الخشنة مثل تبن القمح داخل الحظائر خارج ايام الحصاد. يعد هذا البرنامج من اسرع الحلول لسد فجوة اللحوم الحمراء وينبغي التركيز عليه في المبتدأ اذ من المتوقع ان تنخفض مساهمته في انتاج اللحوم الحمراء من 20% في السنة الأولى لتنفيذ الخطة الى 10% في العام العاشر . وفي كل الأحوال هنالك طلب متزايد على دريس البرسيم في دول الخليج حيث يمكن توجيه الفائض من البرسيم لهذه الاسواق .

6. الالبان:

• يقدر الانتاج الحالي للبن في السودان بنحو 8.3 مليون طن ويستطيع السودان استنادا لموارده الزراعية الضخمة تحقيق الاكتفاء الذاتي في اللبن الطازج ومشتقاته وسد النقص في احتياجات الدول العربية للبن ومشتقاته والتي تبلغ سنويا نحو 9 مليون طن.

ان انتاج الالبان يعتمد اساسا علي انتاج الاعلاف المالئة وانتاج عناصر مكونات الاعلاف المركزة والسلالات الواعدة والظروف المناخية الملائمة للسلالات الاجنبية ذات الادرار العالي. فاذا نظرنا الي موارد السودان نجد ان هنالك الاراضي الزراعية الخصبة التي يمكن ان تروى من النيل الابيض والازرق ونهر النيل مما يكمن من ايجاد مصدر دائم للاعلاف المروية وكذلك هنالك قطاع زراعي مطري شاسع يمكن من زراعة الحبوب (الذرة بنواعها) للانسان والحيوان وكذلك الحبوب الزيتية (السمسم والفول) بالاضافة الي القطن وزهرة الشمس وكلها تعطي مخلفات صناعية (امباز) توفر العناصر المطلوبة للمكونات المركزة . كذلك يوجد في السودان سلالات محلية واعدة لانتاج الالبان (كنانة ، بطانة ، فوجا ، ارشاي) يمكن تحسينها وراثيا عن طريق التلقيح الاصطناعي لانتاج مزيد من الالبان . كذلك توجد في السودان مناطق ذات مناخ معتدل يلائم سلالات ابقار اللبن الاجنبية مثل مناطق سنكات ، حيث ، اركويت في ولاية البحر الاحمر وكذلك منطقة جبل مرة في دارفور . كما يتمتع السودان بكادر بشري مؤهل اكتسب خبرات واسعة في تربية الحيوان داخليا وخارجيا خاصة في منطقة الخليج . كل هذه العوامل تعطي السودان مميزات تفضيلية لانتاج الالبان والمساهمة في سد الفجوة من هذه السلعة في العالم العربي.

6.1. ملامح خطة التوسع في خطة الالبان لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

- الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمياه (وخاصة حصاد المياه) التي يتمتع بها السودان خاصة في القطاع المروي لإنتاج ألبان بتكلفة مناسبة.
- الأستفادة من المناطق ذات المناطخ المعتدل في السودان لتربية السلالات الأجنبية ذات الأدرار العالي في بعض المناطق في ولاية البحر الأحمر وجبل مرة في دارفور.
- تطوير القطعان المستقرة التي ينتج فيها المربون ألبان للسوق بإدخال تقانات تحسين النسل ومراكز تجميع الألبان.

الإستفادة من بعض الولايات في قيام مزارع حديثة لتلك المقترحة في المناطق ذات المناخ المعتدل.

6.2. خطة السودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي في اللبن الطازج ومشتقاته وسد الفجوة في امدادات اللبن للدول العربية:

- تهدف خطة السودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي في اللبن الطازج ومشتقاته وسد الفجوة في امدادات اللبن للدول العربية على مضاعفة معدل الانتاج الحالي استناد للخطط التالية :

– رفع كفاءة حصاد وتقليل هدر اللبن الطازج المنتج في مناطق بعيدة عن الأسواق وتصنيعه وخاصة في فصل الخريف :

7. الدواجن:

ان الفرص في السودان للاستثمار والتوسع والتطور في مجال صناعة الدواجن لانتاج منتجات الدواجن واسعة وذلك لوجود الاراضي الزراعية الشاسعة وتوفر المياه الصطحية والطقص الناسب وتوفر الخدمات المساعدة من كهرباء وطرق ومياه في الولايات. وقد تم توسع سريع في السنوات الاخيرة بالانتاج الحديث للدواجن استفادة من هذه الفرص وكذك المميزات الاستثمارية في لصناعة الدواجن المتمثلة في في قصر دورة الانتاج، سرعة دورة راس المال المتداول

× صغر المساحة المطلوبة لاقامة مشاريع الدواجن والتطور الحديث في السلالات وتقانات الانتاج . ان اهم عامل في صناعة الدواجن تتمثل في الاعلاف والتي تشكل بما يقارب ٧٠ ٪ من تكلفة الانتاج وفي هذا الصدد لابد من الاشارة السودان البلد العربي الوحيد مكتفي ذاتيا من الاعلاف بتوفر حبوب الذرة (الفتريتة) وامباز الفول السوداني والسمسم وردة القمح وباسعار لا تتاثر بالاسعار العالمية حيث انه لايستورد ٥ ٪ من مدخلات الاعلاف وهي المركزات .

ياتي الاهتمام بتطوير انتاج الدواجن في السودان للتوسع في بالاستهلاك المحلي للحوم البيضاء كبديل للحوم الحمراء مما يساعد في توفير صادر اللحوم الحمراء

7.1. ملامح خطة التوسع في انتاج الدواجن لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

- قيام مشروع جدات الفراخ اللاحم في السودان لتوفير أمات فراخ اللاحم محلياً لتحقيق التوسع الكبير في إنتاج الدواجن اللاحم وتخفيض تكلفة الإنتاج.
- التوسع والإنتشار في مشاريع أمات الدجاج اللاحم في ولايات السودان المختلفة لسد الفجوة المحلية والعالمية.
- فيما يختص ببيض المائدة يتم تطوير مشاريع أمات الدجاج البياض كأساس لقيام مزارع الدجاج البياض في ولايات السودان المختلفة لسد الفجوة المحلية والدول المجاورة.
- تطوير مدخلات أعلاف الدواجن محلياً.
- تطوير صناعة أعلاف الدواجن للاستهلاك المحلي والتصدير.
- تشجيع القطاع الخاص لتطوير صناعة اللقحات والادوية الخاصة لصناعة الدواجن.

7.2. أبرزالمشروعات المقترحة لإنتاج الدواجن:

- مشروع دواجن جدات فروج اللاحم : (ولاية الخرطوم او الجزيرة)
- مزارع أمات اللاحم : (ولاية الخرطوم – الجزيرة – القضارف - كسلا – البحر الاحمر – شمال كردفان شمال وجنوب دارفور- نهر النيل – والنيل الابيض)
- مزارع تسمين الفراخ اللاحم : (كل ولايات السودان)
- امات الدجاج البياض: (ولاية الخرطوم – الجزيرة – القضارف – كسلا – شمال كردفان ودارفور –نهر النيل – النيل الابيض.)
- مزارع الدجاج البياض : (جميع ولايات السودان)

8. الأسماك:

8.1. فرص و ميزات السودان في التوسع و تطوير انتاج الاسماك لمقابلة اهداف الامن الغذائي

يختزن السودان مقومات و ميزات تفضيلية تمكنه من القيام بالدور الريادي في تحقيق الامن الغذائي من البروتين السمكي لسد الفجوة الداخلية لهذه السلعة الهامة و توجيه الفوائض للتصدير لدول الوطن العربي الصديقة. و لعل ابرز المؤشرات لهذه الميزات التفضيلية تتمثل في: .

- توافر موارد مائية سطحية جارية وساكنة عذبة ومالحة ومخزون استراتيجى من المياه الجوفية.
- وجود ثروة قومية متجددة تتسم بالتنوع البيولوجي الفريد من الكائنات النباتية والحيوانية في المياه العذبة والمالحة تشكل قاعدة طيبة للتنمية في محالات أنشطة المصائد الطبيعية والاستزراع السمكى وتجارة اسماك الزينة والسياحة البيئية والاستخدامات الأخرى الغذائية والصيدلانية.
- وجود كوادر بشرية فى الجامعات ومراكز البحوث والإدارات الخدمية المختلفة تمتلك من التأهيل والخبرات ما يدعم مجالات إدارة وتنمية قطاع الثروة السمكية. يعزز من ذلك قيام كليات متخصصة للأسماك في العديد من الجامعات على امتداد ساحة القطر مما يشكل رافداً إضافياً للكادر البشرى المتخصص عالى المهنية.
- وجود مواد خام من منتجات و مخلفات الزراعة والصناعة رخيصة التكلفة عالية القيمة الغذائية تمثل مقومات للنهوض بصناعة أعلاف الأسماك.
- وجود إرادة سياسية وعلاقات إقليمية ودولية للسودان ساهمت بقدر فى تنمية المجال ويمكن تفعيلها أكثر لتعزيز القطاع وخاصة فى مجالات الاستثمار والتطور التكنولوجى والتأهيل والتدريب والاحتكاك الخارجى.
- التوسع المشهود في إنشاء السدود وتعلية خزان الروصيرص مما يساعد فى قيام البحيرات والمسطحات المائية التى يمكن استخدامها فى صيد وتربية الأسماك. وجود فجوة غذائية داخلية لسلعة الأسماك يسد جانب منها عن طريق استيراد الأسماك ومنتجاتها من الخارج بالإضافة الي أسواق خارجية فى المنطقة العربية تصدر لها منتجات سمكية من السودان ويمكن فتح آفاق لأسواق جديد.
- وجود آفاق رحبة لتطوير وتجويد التصنيع السمكى محلياً واكتساب القيمة المضافة.
- وجود تشكيلات نادرة من الشعاب المرجانية والأحياء المائية المرتبطة بها ومروج الأعشاب البحرية وغابات المانجروف والسلاحف البحرية مما يشكل مورداً وأفقاً رحباً للسياحة البيئية فى المنطقة التى تقع تحت دائرة اختصاص السودان على البحر الأحمر.

8.2. ملامح خطة الاسماك للتوسع في الانتاج لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة:

تشكل الأسماك بديلاً هاماً للحوم الحمراء ، وبالتوسع في إنتاجها وإتاحتها للمستهلك السوداني يمكن أن يحقق فائض في اللحوم الحمراء للصادر. وتشمل خطط تطوير الأسماك الآتي:

- تطوير ونشر الاستزراع السمكي بمختلف أحجامه كمشروع رائد في تحقيق التطور في إنتاج الأسماك في أسرع وقت.
- الاستغلال الأمثل للمصائد الطبيعية.
- تطور الصناعات والخدمات المساندة للتوسع في إنتاج الأسماك.

8.3. المشاريع المقترحة لتحقيق الاهداف الكمية للمبادرة و نظم و تقنيات الانتاج :

• هذه الخطة و البرامج التشغيلية موجهة لتحقيق للتنمية المتدرجة للقطاع عبر برامج استثمارية و اسنادية مركزة علي خمس محاور هي:

-1المشروع الاستثماري للاستزراع شبه المكثفلأسماك البلطي في الأحواض :

-2المشروع الاستثماري لتطوير و انتاج اعلاف الاسماك و الاحياء المائية

-3المشروع الاستثماري لتطوير تقانات تفريخ الاسماك وإنتاج الزريعة :

-4مشروع تربية الأسماك في الأقفاص العائمة و المسيجات :

-5 المشروع الاستثماري للخدمات المتكاملة لقطاع المصايد الطبيعية

8.4. النواتج المتوقعة من حزمة المشاريع الإستثمارية:

• تغطي التقديرات الانتاج المتوقع من حزمة المشروعات خلال عشر سنوات من 2013 الي 2022

• نماذج المشروعات المعتمدة قابلة للتكرار في مواقع مختلفة وولايات ذات ميزات تفضيلية.

• مشروعات القطاعين العام و الخاص الاسنادية ترفع القدرات الانتاجية بنحو 5%

• المفرخات توفر مدخلات من الزريعة.

• الهدف المنشود رفع المتاح للاستهلاك من الاسماك الي 5 كج / فرد في العام

• معدل النمو السكاني 2.1 السنوي %

• ينتج من هذا التطور الكمي في الانتاج رفع معدل المتاح للاستهلاك من الرقم الحالي (0.98 كج) الي (3 كج) كحد ادني عام 2022

8.5. نواتج أخرى للمشروعات :

- التوسع الأفقي و الرأسي في مجال تربية الأسماك و الأحياء المائية وزيادة معدلات الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية
- مشروعات القطاع الخاص و العام الاخري تعزز من قدرات المنتجين والمستثمرين برفع القدرات الانتاجية و توفير فوائض من زريعة و اعلاف الاسماك بكميات كبيرة بما يحقق طفرة اخري في الانتاج
- تطوير تقانات تفريخ الأسماك وتربية الأحياء المائية. . .
- توفير أعلاف تغذية الأسماك المستزرعة.
- تنمية الاستزراع السمكي الريفي
- توسيع وتطوير البنيات الأساسية و الخدمات الاسنادية الخدمية و البحثية و الإرشادية
- تدريب و تاهييل الكوادر في القطاعين العام و الخاص
- تطوير المناهج و تقانات الإنتاج السمكي و نظم الإدارة في مجالات المصايد و الاستزراع السمكي و المجالات ذات الصلة.
- تنسيق و تطوير العلاقات الفنية و الأكاديمية و المهنية مع الجهات و المؤسسات ذات الصلة علي النطاق المحلي و الإقليمي.

الباب الخامس : مشروعات البنية التحتية المطلوبة لإستكمال إنشاءالمشروعات

لكي تتكامل المقدرات الطبيعية للسودان في سد الفجوة الغذائية بالوطن العربي ولكي تصبح خطة إستغلال مورد المياه خطة واقعية قابلة للتطبيق لابد من ربط هذه الموارد والمشاريع الزراعية القائمة والمقترحة بشبكة مشروعات البنية التحتية كأساس للتنمية الشاملة كالاتي:

1. السدود : لزيادة الطاقة الكهربائية والري

– الشريك ، كجبار، دال، سدّي دقش ومقرات، السبلوقة

2. المشروعات الزراعية الجديدة وتأهيل القائم

ا. مشروع كنانه والرهد المرحلة الأولي

ب. مشروع أعالي عطبرة الزراعي

ج. تأهيل حلفا الجديدة

ح. تأهيل الجزيرة والمناقل

د. تأهيل الرهد

ف. مشرعات الطلمبات

3. الطرق : بالإضافة للطرق القائمة لابد من طرق جديدة تربط مناطق الإنتاج بهذه المشروعات بمناطق الاستهلاك والتصدير.

4. الطرق الزراعية

5. السكة حديد

6. المطارات والموانى

7. خطوط النقل النهري

8. و البني التحتية الأخري

الباب السادس : تطوير بيئة الاستثمار

• إن التحسن في بيئة الاستثمار هدف متحرك، يتطلب المراجعة المستمرة للواقع والمواكبة لعناصر التطور والاستفادة من النماذج الناجحة لأحداث البيئة الجاذبة للنشاط الاستثماري المحلي والخارجي. ولتحقيق ذلك، وتهيأة النشاط الاستثماري الكبير والمتنوع الذي يتطلبه تنفيذ مبادرة الأمن الغذائي فلابد من مراجعة الواقع الحالي للبيئة الاستثمارية في السودان وإحداث التطور والاستقرار في كل عناصرهاومقوماتها والمتمثلة في الآتي:-

1. الاستقرار الاقتصادي

- استقرار سعر الصرف
- خفض التضخم
- تسهيل التحويلات الخارجية للمستثمرين عن طريق تحسين النقد الاجنبي .

(الاستقرار الاقتصادي يساعد علي تحسين تنافسية السلع ، وهو هدف هام لنجاح المبادرة).

2. بيئة الاستثمار

- رفع كفاءة الأداء الإداري بتبسيط الاجراءات واعتبار عنصر الزمن.
- التنسيق بين المركز والولايات بغرض حماية المستثمر من تعارض أو تضارب القرارات (الرسوم ، الضرائب).
- التأكيد علي خلو الأراضي المستهدفة لمشاريع الأمن الغذائي من النزاعات وذلك بإعطاء المواطنين حقوقهم في الأراضي علي أن تكون بقية الأراضي جاهزة للتوزيع للمستثمرين دون نزاع.
-إنشاء المناطق الزراعية الخاصة التي تقوم بموجب قانون خاص بدعم النشاط الزراعي في المناطق المقترحة والتي يتركز فيها إنتاج يستثمر الميزات التفضيلية في المنطقة، ويوفر مستوى أعلي من الامتيازات وتدابير خاصة لممارسة النشاط الزراعي يشمل قيمة الأرض، دخول المدخلات وخروج المنتجات وتسهيل التجارة.
- النظرة في تطبيق حزمة تشجيعية إضافية بجانب ما ورد في قانون تشجيع الاستثمار. ويقترح هنا مثلاً منح الأرض لإنتاج القمح في الأراضي الجديدة (التروس العليا) ملك منفعة مجاناً. ويربط ذلك بنظام شراكة استثمارية تسمح بتخصيص جزء من الإنتاج للسوق المحلي ، وهذا يخدم توفير الغذاء الأساسي كلياً وكذلك توفير النقد الاجنبي.
- السماح للمستثمرين باستجلاب العمالة الماهرة من الخارج وفقاً لاتفاق مع الحكومة.
- مراجعة قوانين العمل لتتواءم مع البئية المحفزة للاستثمار.
- تقوية الأجهزة الرقابية لمكافحة أي ممارسة ضارة بالاستثمار ومنفرة للمستثمرين.
- تقوية وتطوير البنيات المساعدة للاستثمار الزراعي خاصة البحوث التطبيقية والارشاد.
- تطوير التشريعات في المجال الزراعي لضمان توفير المدخلات واستجلاب التقانات الحديثة.
- اطلاق برنامج لتطوير الخدمة المدنية اعتماداً علي التدريب ، والتحفيز وبث قيم العمل وذلك لخلق مناخ إداري مشجع لتنفيذ المبادرة.
- لمزيد من التجويد فيما سبق تقوم الشعبة الاقتصادية بتوسيع دائرة التشاور خاصة مع القطاع الخاص والجهات المعنية لتقديم توصيات تفصيلية كاملة.

الباب السابع: المشاريع والخدمات المساندة:

إن تنفيذ هذه المشاريع الطموحة يستوجب بناء القدرات المحلية فيما يختص بمدخلات الإنتاج المختلفة بدلاً من الإعتماد على الإستيراد. ويتطلب ذلك قيام صناعات إستثمارية في إنتاج الأسمدة والمبيدات والآليات ومواد البيئة ...إلخ. وهناك مؤشرات الآن مشجعة لصناعة الأسمدة لتوفر المواد الخام في بعض مناطق البلاد.أيضاً فإن التطور في إنتاج هذه المحاصيل والسلع المستهدفة يستوجب توجهاً جاداً ومواكباً في البحث العلمي الزراعي ونقل التقانة لضمان الكفاءة في الإنتاج

× ان التطور المتوقع في انتاج المحاصيل والسلع المستهدفة يتطلب وجود قاعدة قوية وحديثة للبحث العلمي ونقل التقانة ويقتضي ذلك قيام برنامج لتاهيل وتطوير البحوث الزراعية وبحوث الثروة الحيوانية والاستشارات الصناعية ووسائل نقل التقانة.

الباب الثامن: انماط الاستثمار

تمثل الرؤية الوطنية الإطار العام لإستغلال موارد السودان حسب المحاصيل والسلع المستهدفة ، ويقوم القطاع الخاص بالإستثمار المباشر في هذه المشاريع إلى تبني المشاريع الكبيرة التي تستخدم إقتصاد السعة والتقانات الحديثة وبالتالي توفر الكفاءة في الإنتاج.
ويتم تحقيق ذلك في المشاريع الزراعية القائمة من خلال تكوين كيانات المنتجين وتجميع حيازاتهم في احجام كبيرة.

الباب التاسع: احداث التحول Transformation لرفع كفاءة الانماط والمشاريع الانتاجية القائمة

– يتم تحقيق التحول في انماط الانتاج القائمة التي تشمل المشاريع المروية والمطرية وتغطي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، بجانب انماط الثروة الحيوانية وذلك بهدف احداث التوسع الرأسي في هذه المشاريع ورفع كفاءة الانتاج وتطوير المقدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العربية والعالمية. أن أحداث التحول في هذه المشاريع القائمة بشكل بداية مباشرة وفورية لتنفيذ خطط المبادرة. يتطلب ذلك اطلاق برامج اصلاح وتحول لكل مؤسسة انتاجية أو مشروع أو نمط انتاجي يتحمل فية المنتجون دوراً رئيسياً.

الباب التاسع: تعبئة القطاع الخاص

أن تنفيذ الاستثمار في المشاريع المقترحة في المبادرة يقوم به القطاع الخاص – المحلي والعربي والعالمي الأمر الذي يتطلب توفر قطاع خاص خاص ذا قدرات عالية ومستوعب لعناصر ومقومات الإنتاج ذو الكفاءة العالية والمقدرة التنافسية. في الأسواق المحلية والخارجية ، كما يتطلب أن يحظي القطاع الخاص بالسياسات والتدابير المشجعة. ومن المهم أن يمكن القطاع الخاص الوطني من أخذ زمام المبادرة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وخلق قصص النجاح المحلية والتي تشجع جذب الاستثمارات الخارجية.
ولعل من أهم عناصر تشجيع القطاع ما استصحبته المبادرة لتطوير البنيات التحتية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية ، هذا بجانب الجهود المقترحة لتطوير البيئة الاستثمارية ، والاتجاه نحو اتاحة التمويل الكبير له من صناديق التنمية.

الباب العاشر: دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تنفيذ المبادرة

يشكل تحقيق الأمن الغذائي العربي هماً مشتركاً لمؤسسات العمل العربي المشترك ، وتمثل المبادرة السودانية لتحقيق الامن الغذائي العربي فرصة كبيرة وساحة واقعية تلعب فيها كل مؤسسة دورها المحدد والمتناسق مع الأدوار الأخري في تنفيذ خطط وموجهات المبادرة. ومن المتوقع أن تحدد كل مؤسسة الدور الذي سوف تضطلع به في تنفيذ المبادرة وتحقيق أهدافها.

Mobile: +249 123494489